

تقرير بحثي

نظرة جندريّة حول سبل العيش غير المنظّمة خلال النزوح حالة اللاجئات السوريّات كرتّات أسر في مخيّمات سهل البقاع في لبنان

رَبى محيسن
أسامة علاء الدين

بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠٢٠ © جميع الحقوق محفوظة.

أجريت دراسة الحالة هذه كجزء من مشروع بعنوان «آليات تكيف اللاجئين غير النظامية في الشرق الأوسط: تفسير آليات التكيف والصمود والوكالة لدى اللاجئين من سوريا في لبنان والأردن لتأمين سُبل العيش في الاقتصاد الغير الرسمي» وذلك بدعم من مؤسسة فورد.

قام بتنسيق هذا المشروع كل من د. ناصر ياسين (الباحث الرئيسي)، وميساء بارود (منسقة المشروع)، وبارا مراد (مديرة البرنامج) في إطار برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

يُنشر هذا التقرير من قبل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI) في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)، ويُمكن الحصول على نسخة منه من المعهد أو تحميله عبر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.aub.edu.lb/ifi>

إنّ الآراء الواردة في هذا التقرير تلزم كاتبها حصراً، ولا تعكس آراء كلٍ من مؤسسة فورد ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

يُحظر استعمال أو إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه، بأي شكلٍ من الأشكال، من دون إذن مُسبق وخطّي من الناشر، إلّا في حالة استخدام بعض الاقتباسات منه مع ذكر المصدر.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد ١١٠٢٣٦، رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١٠٧ لبنان

+٩٦١-١-٣٥٠٠٠٠ الخط الداخلي: ٤١٥٠

+٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧

ifi.comms@aub.edu.lb @

www.aub.edu.lb/ifi

aub.ifi f

@ifi_aub

نظرة جندريّة حول سبل العيش غير المنظّمة خلال النّزوح

حالة اللاجئات السوريّات كرتّات أسر في
مخيّمات سهل البقاع في لبنان

زبي محيسن، باحثة مستقلّة

أسامة علاء الدين، باحث مستقلّ

المحتويات

0	تمهيد
٦	المقدّمة
٨	مستويات الهشاشة والأنظمة عند النساء السوريات
٩	المنهجية
١٠	النتائج
١٠	مرحلة ما قبل النزوح والسياق السائد في سوريا
١١	كسب العيش عبر العمل غير المنظّم: الديناميكيات والتشكيلات
١0	التكيّف مع دور ربّة الأسرة
١٧	الإطار الأوسع: فرص تحوّل الإنابة
١٩	دور المنظّمات غير الحكومية ومقدّمي الخدمات: الفجوات والإمكانيات
٢١	الخلاصة
٢٢	التوصيات
٢٤	المراجع

تمهيد

لا تتناول الأبحاث حول آليات التكيف غير المنظّمة بشكلٍ كافٍ موضوع المرأة السوريّة ربّة الأسرة عمومًا، ولا في مجتمعات اللاّجئين خصوصًا. وفي حال وُجدت أي دراسة حول الموضوع، غالبًا ما تكون ذات طبيعة كميّة، وتفتقر إلى العنصر الإثنوغرافي الذي يفكّك واقع الحياة المعيشيّة للنساء ويعترف بتجاربهن المُختلفة.

تركّز هذه الدراسة التي تعتمد طريقة مُختلطة، على مسيرة عدد قليل من النساء، بشكلٍ رئيسي ومعقّد، وتعالج التحدّيات والفرص التي تظهر خلال النّزوح واللّجوء. يكشف هذا الخليط من الأبحاث الإثنوغرافية والمقابلات الفرديّة المفتوحة ونقاشات مجموعات التّركيز، عن عدم وُجود فُجارية عاقبة واحدة حول «تعميم فُراعاة المنظور الجنساني» تقدّم الاستراتيجيّة المثلى لتلبية احتياجات النساء السوريّات في مُجتمعات اللاّجئين. بل هناك نهوج ديناميكية ومرنة عديدة تُصاحب التّحوّلات التي تختبرها النساء على المستويات الفرديّة والأسريّة والمُجتمعيّة. وتبيّن النظرة العاقبة حول أنماط كسب العيش بطرق غير منظمة لدى النساء وجود نقاط ضعف متغيّرة للقدرة على الصّمود التي تطوّرها النساء، وثغرات في الأطر القانونيّة والتنظيميّة الحاليّة.

كما تُشير النتائج إلى الحاجة للمزيد من العمل لضمان حصول ربّات الأسر على دعم موحّد، لا سيّما في حصولهنّ على التعليم والحماية وتأمين سبل العيش. وتُثير الورقة إشكاليّة صنع القرار وقدرات النساء وأدوارهن المتغيّرة كربات أسر داخل الهيكلّيات القائمة لأنظمة المساعدة، والعوائق الهيكلية والقانونية التي تُعيق الاستقلال الاقتصادي، والممارسات السلطويّة المستمرّة في المجتمع. وتنتهي هذه الدراسة بتقديم توصيات لإعداد البرامج وصنع السياسات وإجراء المزيد من الأبحاث في هذا السياق.

المقدمة

تشمل اللانظامية بشكل رئيسي القطاعات المعيشية التي يمكن للاجئين الاندماج فيها، إذ قد «يتم خلق الفرص الاقتصادية والتمكينية للمرأة بسبب نقص الوثائق، وضعف الحماية، وانعدام أو محدودية الحق في العمل، وانعدام أو محدودية الفرص التي تتناسب مع مهاراتهم» (Gettcliffe & Rashidova, 2019). وهو ما يجبر المرأة على العمل غير المنظم أو الموسمي لتأمين الدخل وكسب العيش ويحصرها فيه. تساعد الأعمال الأكاديمية على تمييز الفرق بين العمل الأساسي والثانوي والقطاع غير الرسمي. ويبيّن سوق العمل المزوج أن «القطاع غير المنظم يتألف من أشخاص غير قادرين على الحصول على العمل الأساسي والثانوي، فضلاً عن أنّ العمل الثانوي على عكس العمل الأساسي يتسم بأجوره المتدنية وضعف الحماية والتنظيمات». يمكن أن يشمل العمل غير المنظم أيضًا الأشخاص الذين يُديرون أعمالهم التجارية الصغيرة أو يقومون بأعمال غير منظمة لحساب صاحب عمل من دون الحصول على الحقوق المرتبطة بالتوظيف المنظم مثل الإجازة المرضية أو الإجازة المدفوعة الأجر أو وجود عقد رسمي (Devey et al., 2006). يتفق الأكاديميون على أنّ وجود عوامل عديدة، بما فيها القدرة على الضمود واتخاذ القرار والتمكين يمكن أن يساعد في التغلب على التحديات المرتبطة بالبيئات الجديدة والديناميكيات المصاحبة لها، في حين يُضيف العامل الجندي بالتأكيد مستوى آخر من الصعوبة، لكنّه يقدّم أيضًا تفسيرًا مختلفًا للمفاهيم ذات الصلة. على سبيل المثال، ترتبط القدرة على الضمود بـ«التكيف الإيجابي» (Luthar et al., 2000)، والقدرة على «العودة إلى الظروف الطبيعية» (Sossou and Craig, 2008)، أو «التعافي» (Chan, 2006) بسياق من الصعوبات والتهديدات. بشكل أكثر تحديدًا، في سياق تجارب النساء المهاجرات واللاجئات، يُقال إنّ القدرة على الضمود تعمل كأحد أشكال القوة التي تدحض «الخطابات السائدة التي تُصوّر المهاجرات واللاجئات كضحايا عاجزات يفتقرن إلى القدرات أو الموارد لإحداث تغييرات إيجابية في حياتهن أو في حياة من حولهن» (Spitzer, 2007). وفي أحد الأعمال الأكاديمية المرتبطة بهذا الموضوع، يذكر المؤلف أنّ هذا المنظار المُحدّد يتجاوز الافتراض القائل إنّ القدرة على الضمود مجرد قوّة تنبثق من الداخل، مشيرًا إلى أنها تنبثق من قدرة الأفراد والمجموعات على استخدام الموارد من أجل التنقل والتغلب بنجاح على السياقات البيئية عند تغييرها (Ungar, 2011). ذُكرت الإنابة (agency) على أنها تتعلق بالقدرة على الضمود، ألقا ربطها بالنساء تحديدًا فيمكن أن يتم من خلال التحوّل الأساسي في التصوّرات، أو «التحوّل الداخلي»، حيث تُدرك النساء أنّ المصلحة الذاتية يمكن أن تملّي عليهن خيارتهن. وتجعلهن يعتبرن أنفسهن قادرات وأيضًا مخولات للقيام بهذه الخيارات (Sen, 1993; Kabeer, 2001). وتذهب (Kabeer, 2001) إلى أبعد من ذلك، وتصف هذه العملية بأنها «تفكير من خارج النظام» وتحدّ للوضع الراهن. إلى ذلك، تأتي الإنابة مع نتائج أكثر إيجابية تتماشى مع هذه المصالح الذاتية،

لا تُركّز الأدبيات الموجودة حول سبل عيش النساء بعد النزوح على الوسائل المعتمدة لتأمين سُبل العيش من حيث الدخل فحسب، بل أيضًا على التحديات التي تواجههن كنساء في سعيهن لإعالة عائلتهن، فضلًا عن إعالة أنفسهن. وغالبًا ما يكون النزوح نفسه مصدرًا لإحداث صدمة من الصعب التغلب عليها عند التّواجد في بيئة جديدة. وعلى الرغم من أنّ النساء غالبًا ما يجدن أنفسهن في مجموعات أو مجتمعات تشبه أو تعكس مجتمعاتهنّ الأصلية التي نشأن فيها، إلّا أنّ هناك العديد من العوامل الأخرى التي تلعب دورًا في ذلك أيضًا. على سبيل المثال، يجعلهنّ العامل الجندي مجموعة مستضعفة في المقام الأوّل، ولا سيّما النساء الوحيدات أو الحوامل أو ربّات الأسر أو اللواتي يُعانين من إعاقة جسدية أو الكيبريات في السنّ (UNHCR, 2018). إنّ التغيير عن بيئة مألوّفة وكذلك التحوّل في الأدوار والقواعد السابقة في المجال الاجتماعي الجديد يخلق حالة من عدم اليقين ويفرض المزيد من الضغوطات. ونظرًا إلى كون هذه التغييرات تأتي بالتوازي مع فقدان قاعدة مستقرّة لكسب الرزق وعدم القدرة على الاستثمار أو تسويق مهارتهن للحصول على دخل في البيئة الجديدة، فإنّ الضعف الاقتصادي يزيد الضغوطات ويضع بدوره ضغطًا على الأسرة والهيكلية الاجتماعية (Ghimire, 2011). كما قد تحدّ الممارسات الثقافية التقليدية المكتسبة من المناطق الأصلية من حصول المرأة، ليس فقط على فرص كسب العيش، وإنّما أيضًا على السلع والخدمات الأساسية. من الممكن أن يُعزى هذا الإقصاء إلى نقص الخبرة والمعرفة، ولكن ينتج أيضًا من الأدوار الذاتية المُسندة أساسًا للنساء، خصوصًا أولئك اللواتي يأتين أصلًا من بيئات ريفية (Ghimire, 2011). في مخيمات اللاجئين، قد تتبع المساعدة، عن غير قصد، هيكليات القيادة الموجهة نحو الذكور، ما يحدّ من وصول هذه المساعدة إلى النساء والفتيات. إلى ذلك، يعدّ تشكيل شبكات اجتماعية غير منظمة مكوّنة من نساء أخريات في حالات مماثلة واحدة من استراتيجيات التكيف لمعالجة هذه القيود. تساعد هذه المجموعات بشكل عام على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تمكين الأعضاء من تحسين استراتيجياتهم المعيشية عبر تبادل المعرفة والمهارات. وتخرط معظم هذه المجموعات في النشاطات النسائية التقليدية القائمة على نموذج الاقتصاد المنزلي مثل الخياطة والحاكة والخبز وغيرها (Chambers and Conway, 1992). والأهمّ من ذلك أنّ هذه الشبكات تُستخدم كمصدر للمعلومات حول كلّ المسائل، بدءًا من مكان اللجوء والاستقرار في البلد المُضيف إلى التوظيف والمساعدة والسياسات والإجراءات الخاصة بالدول والمنظمات غير الحكومية (Barbelet & Wake, 2017).

«الهوية الجندرية» السابقة والمتغيرة، وكذلك «الهوية الطبقيّة» السابقة والناشئة التي تحجبها وضعية «اللجوء» بشكل خاص. كما يسلط الضوء على آليات البقاء التي تبنتها النساء، وكيفية تعبيرهنّ عن خياراتهن من حيث قدراتهن الخاصة والقيود الهيكلية التي تفرضها الظروف القانونية والعملية في لبنان. فكيف يُعرّفن ويوضّحن هويتهن الجندرية في تجربتهن كربات أسر، خلافاً للقيم الذكورية التي تحكم مجتمعاتهنّ؟ وكيف أدّت تجربة النزوح المطوّل في ظل القيود القانونية القائمة - التي تُؤثّر على النساء بشكل أكبر مقارنة بالرجال - إلى تحوّل في الهوية الجندرية؟ وكيف تفهم تلك النساء دور الآليات التكيفيّة التي تبنتها في «هويتهن الاجتماعيّة» المُستقبلية من جهة، وهشاشة وتهميش أنفسهنّ وأسرهنّ من جهة أخرى؟

بالنظر إلى مستويات الهشاشة التي تُواجهها اللاجئات السوريات، والمتشابكة مع الديناميات التقلّيدية داخل الأسرة قبل النزوح، وأنظمة السلطة الناشئة والمتمثلة بالشاويش (الشاويش هو الشخص المُخوّل بإدارة شؤون المخيم)، يتبنّى هذا البحث نهجاً تقاطعياً للتحليل وذلك للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها.

إلى ذلك، يُعرّف التقاطع من قبل Collins (2010) على أنّه فهم للعرق والجنس والطبقة الاجتماعيّة والهوية الجنسيّة والإثنية والوطنية والقدرة والعمر التي تعمل كظواهر بناء تبادلية. في هذا السياق، يعزو التقاطع الأسباب المختلفة للتمييز إلى عوامل متعدّدة تتفاعل بطريقة متزامنة وتخلق شكلاً محدّداً للتمييز، ما يعني أنّ الأفراد الذين يتعرّضون لأشكال مختلفة من التمييز، مثل اللاجئات السوريات، لا يمرّون بالتجربة التمييزية بطريقة مجزأة. تضمّنت بعض المعاهدات الإقليمية مفهوم التقاطع، بما في ذلك «اتفاقية البلدان الأميركية لمنع ومعاقبة والقضاء على العنف ضد المرأة»، ووصفت العديد من الشروط التي تزيد من هشاشة المرأة السورية كلاجئة، مثل وضعيّة اللاجئين أو المهاجرين أو النازحين. تعاني اللاجئات السوريات في البداية من التمييز بسبب ظروف اللاجئين في لبنان، ويتبع ذلك عدم العثور على ظروف معيشية مناسبة ومواجهة العديد من التفاوتات الاجتماعيّة والاقتصاديّة مقارنة بالآخرين. منذ اندلاع الحرب في العام 2011، كان كلّ لاجئ في وضع صعب، لكنّ اللاجئات السوريات اختبرن مستوى أعلى من الهشاشة بسبب الأدوار والعلاقات الجندرية التي تفرض نقاط ضعف إضافية عليهن لكونهن نساءً. في هذا السياق، يجب معاينة أوضاع اللاجئين والنساء على أنها عوامل غير منفصلة وتؤثّر بشكل مباشر على الحياة اليومية للنساء السوريات اللاجئات.

لكن Sen (1993) تُبيّن أنها لا تزال تتبع حكماً أخلاقياً مُصاعاً اجتماعياً يشمل الإحساس بالمساءلة والشرعية. ومع ذلك، تشدّد على وجوب نشوء هذه النتائج في إنابة المرأة لاعتبارها بمثابة تمكين لها. بعبارة أخرى، يجب أن تلعب النساء الدور الأساسي والفاعل في عملية التغيير بدلاً من أن يكنّ مجرد متلقّيات للتغيير الذي يتمّ وصفه أو قياسه (Sen, 1993).

ذكر مؤلفون آخرون أيضاً اعتبار الموارد والإنابة من العوامل المُحفّزة على التمكين. لكن في بعض الأدبيات الأخرى، غالباً ما يُشار إليها بمصطلحات مثل السيطرة أو الوعي أو القوة (Malhotra et al., 2002). عملياً يأتي التمكين مع تعريفاته وشروطه ولا سيّما في السياق المتعلّق بالمرأة. بشكل عام، يمكن تعريفه على أنه «تعزيز أصول وقدرات مختلف الأفراد والجماعات للانخراط في المؤسسات التي تُؤثّر عليهم والتأثير عليها ومحاسبتها» (Bennett, 2002). ومع ذلك، ينطوي تمكين المرأة على بعض العناصر الإضافية الفريدة، لأن الأسرة نفسها تكون في الغالب المكان الذي يناقض تمكينهن (Malhotra et al., 2002). لذلك، فإنّ التمكين «يغيّر علاقات القوة التي تقيّد خيارات المرأة واستقلاليتها وتؤثّر سلبيّاً على الصّحة والرفاهية» (Sen, 1993). عندما تختبر النساء والمجموعات المهتمّة بالنزوح، يحصل ذلك وسط سلسلة من النقاط غير المتكافئة للتسلسل الهرمي الاجتماعي والاقتصادي والوطني. ويقول أحد الكتاب إنّ مقاومة أوجه التفاوت والتعامل معها تتضمّن ديناميكيات القوة التي تخلق استمرارية بين الإنابة العقلانية ووضعية الضحية (Kojima, 2007).

يتبع نموذج التمكين الذي طوّره نايلة كابير إطاراً مفاهيمياً يتضمّن العديد من العوامل المذكورة أعلاه، ويتكوّن من ثلاثة أبعاد أو مسارات يحصل خلالها التمكين (Kabeer, 2005). وأولى هذه الأبعاد الموارد التي يمكن فهمها على أنها شروط الاختيار، ما يعني أن المرء يدرك ويمكنه اختيار خيارات بديلة (الشروط المسبقة). البعد الثاني هو الإنابة أي العملية التي يُميّز المرء من خلالها بين خيارات الحياة الاستراتيجية وخيارات الترتيب الثاني، ويتخذ خياراته من ضمنهما. وأخيراً، البعد الثالث هو الإنجازات التي تشير إلى عواقب الاختيارات المُتخذة (Kabeer, 1999). لذلك، فإنّ تعريفها للتمكين هو «التوسّع في قدرة الناس على اتخاذ خيارات الحياة الاستراتيجية في سياق حُرّموا فيه من هذه القدرة سابقاً» (Kabeer, 2001).

بالمضي قدماً، سيسعى الفصل التالي إلى سدّ الفجوة القائمة في الأبحاث التّحقيقيّة حول ربّات الأسر في مجتمعات اللاجئين السوريين في لبنان، حيث يعالج بشكل عام الطابع غير المنظم لاستراتيجيات التكيف للاجئات السوريات في تأمين سبل عيشهن وأسرهن، وكيفية تسهيل خياراتهن واستراتيجياتهن ومساراتهن الشخصية أو تقييدها بسبب

تشمل التحرش والإخلاءات القسرية، فيما يتمتع معظمهم عن إبلاغ السلطات بذلك. ويعود عدم وصول اللاجئين إلى العدالة، جزء منه إلى الخوف من الاعتقال أو الترحيل، ويزداد الأمر سوءاً بين اللاجئين السوريين اللواتي يتّمن استهدافهن من منطلق جنسهن.

في العام ١٩٩٥، أظهر استنتاج اللجنة التنفيذية وجود صلة بين التهجير القسري والعنف الجنسي ضدّ اللاجئين. ويعرض تقرير نشرته لجنة الإنقاذ الدولية في العام ٢٠١٢ حالات للاجئين سوريات ذكّن أنّ العنف الجنسي والاغتصاب هما من الممارسات الشائعة المُستخدمة ضدّهن في كلّ من سوريا ولبنان. وتعدّ ظاهرة «ممارسة الجنس من أجل البقاء» شائعة بين اللاجئين السوريات في لبنان، اللواتي يعانين من وضع اقتصادي رديء، ويفتقرن إلى وسائل توفير مستوى معيشي لائق. ويواصل العديد من المنظمات غير الحكومية المدّية والدولية الإبلاغ عن حالات الاتجار بالجنس منذ بدء الحرب في سوريا في العام ٢٠١١، بما في ذلك منظمة العفو الدولية، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، وهيومن رايتس ووتش، وجمعية كفى.

ونظراً للافتقار إلى الوضع القانوني المناسب، تراجعته الحالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء السوريات اللاجئات، في المتوسط، إلى ما دون مؤشّر الفقر. وما يزيد الوضع سوءاً هو احتمال عدم حصولهن على التعليم والوظائف، ما يدفعهن إلى البحث عن طرق بديلة غير منظّمة وغير قانونية لكسب المال. ونتيجةً لذلك، يُصبحن مستهدفات من قبل المجرمين المنظمين الذين يستفيدون من وضعهنّ المعيشي والقانوني لاستغلالهنّ جنسياً. في حين لم تكن الأشكال الأخرى لتأمين سبل العيش بطرق قانونية وأقلّ خطورة فُرحة بما يكفي لإعالة اللاجئات السوريات في لبنان. وفقاً لتقرير «دعم لبنان» (2012)، عملت اللاجئات السوريات في البداية في بيع الطعام المنزلي الصنع، لكنهنّ فشلن في تحقيق أرباح كافية بسبب الأسواق القائمة على التمييز. إذ تُوضّح إحدى النساء المقيمات في خيمة ضمن أحد التجمّعات السكنية: «بمجرّد أن يعلم الناس أنّ هذه الوجبات تأتي من المخيم، يرفضونها فوراً، حتى لو كانت بسعر أو مذاق جيّد». وبالتالي، لم يعد من خيار أمام النساء سوى الانضمام إلى القوى العاملة المنظّمة التي تكافح أصلاً، أو اللجوء إلى أشكال العمل غير القانونية والاستغلالية. إلى ذلك، تكشف دراسة حديثة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017) أنّ أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئات السوريات في لبنان غير قادرات على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن. وتقول إحدى المشاركات: «لا أحتاج سوى للعمل. يسمح لك العمل بالحفاظ على كرامتك واحترامك لنفسك». وكذلك تُوضّح مشاركة أخرى: «من الصعب جدّاً طلب المال من شخص غريب أو من شخص لا تعرفه جيّداً. لذلك، يُعدّ العثور على وظيفة سبيلنا للتّجاة».

توفّر مجموعة الأبحاث المرتبطة بهذه القضية أساساً نظرياً وعملياً مفيداً يمكن البناء عليه، ولكنها تبيّن أيضاً الفجوات الهائلة. لذلك هناك حاجة ملّحة لإجراء المزيد من الأبحاث لسدّ هذه الثغرات من خلال الاستكشاف الدقيق للعلاقة بين العامل الجنس واللا نظامية والنزوح وسبل العيش.

مستويات الهشاشة والأنظمة عند النساء السوريات

يستضيف لبنان أعلى نسبة من اللاجئين السوريين في العالم مقارنةً بعدد سكّانه، أي من بين كل خمسة مقيمين فيه هناك لاجئ سوري. تقدّر حكومة لبنان وجود نحو ١,٥ مليون لاجئ سوري هربوا من النزاع في بلادهم منذ العام ٢٠١١، من ضمنهم نحو مليون لاجئ مسجّل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR, UNICEF, WFP, 2018). وعلى الرغم من أنّ لبنان لم يُصادق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، إلّا أن حكومته وقّعت على مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعطيها تفويضاً للعمل في لبنان على دعم اللاجئين السوريين. ومع ذلك، توقّفت عملية تسجيل اللاجئين في العام ٢٠١٥، في حين كان العديد منهم لا يزال يتدقّق إلى لبنان، فبقوا من دون وضع قانوني أو تصريح إقامة، ما منعهم من الحصول على عمل والوصول إلى العدالة، وأدّى إلى زيادة هشاشتهم خلال مرحلة نزوحهم المطوّل. تواجه بعض الفئات السكانية الفرعية داخل مجتمعات اللاجئين مستويات عديدة من الضعف والهشاشة. وبالإضافة إلى وضعية اللجوء، مجرّد أن يكون الفرد سورياً ويقيم في لبنان يترتّب عن ذلك لا مساواة أمام القانون، وفي حال النساء، وما يتبع ذلك من عدّة عوامل اجتماعية واقتصادية مؤثّرة، فإنّ اللاجئات السوريات يصبحن أكثر حرماناً مقارنةً مع باقي السكّان.

ووفقاً لتقرير «تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئتين السوريتين» للعام ٢٠١٨، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في مستويات الفقر وزيادة متوسط نصيب الفرد بين السكّان السوريين من النفقات الشهرية، إلّا أنّ ٦٩٪ من اللاجئين السوريين لا يزالون يعيشون تحت خطّ الفقر أو سلّة الحد الأدنى من الإنفاق للبقاء على قيد الحياة (Survival Minimum Expenditure Basket). فضلاً عن أنّ غالبية الأسر ضمن هذه الشريحة ترأسها نساء، وتواجه ظروفًا اقتصادية قاسية للغاية، ما يجبرهن على تولّي وظائف غير قانونية لإعالة أطفالهن. يتفاهم هذا النوع من الهشاشة والضعف نظراً إلى حصول أقل من ثلث اللاجئين السوريين على أوراق إقامة قانونية، ما يجعل القسم الآخر غير قادر على تأمين أي نوع من الوظائف القانونية. بالإضافة إلى نقاط الضعف المذكورة أعلاه، يُبيّن التقرير نفسه أنّ نحو نصف اللاجئين السوريين يعانون من سوء المعاملة التي

المنهجية

المجاورة لمراكز «سوا» حيث تتمتّع الجمعيّة بحضور فاعل، بالإضافة إلى اللواتي يعشن في مبانٍ وأماكن إقامة بعيدة لا تعمل فيها «سوا».

اعتمد المشروع على مزيج من المُقابلات الفرديّة شبه الرسمية ومتعدّدة الجلسات ونقاشات مجموعات التّركيز المصغّرة، واستخرجنا عيّنات هادفة عبر اختيار المُشاركات على أساس العمر، والحالة الاجتماعيّة، ومكان الإقامة في لبنان، ونوع النشاط المُدرّ للدخل (داخل مقابل خارج المنزل)، وحالة الإعاقة داخل الأسرة. وفي ما يتعلّق بالتركيبة السكّانية، تشمل العيّنة النساء من سن ١٨ إلى ٥٥ عامًا، اللواتي يعشن في تجمّعات سكنيّة (خيم) غير رسميّة وشقق سكنيّة. وكذلك تضمّ العيّنة نساء من عشر محافظات سورّيّة مع مُشاركات من ريف دمشق وحمص والرّفقة وحلب والحسكة ودرعا وإدلب ودمشق (مخيّم اليرموك) وحمّة والقنيطرة. وتمّ تمثيل ١٠ تجمّعات سكنيّة غير رسميّة واقعة في بَرّ اليباس وسعدنايل وتعنابل والمرج وعرّة وتعلبايا. ولناحية الدخل المُحقّق قبل الأزمة والخلفية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، تم اختيار غالبية المُشاركات اللواتي عرّفن عن أنفسهنّ على أنّهنّ من ذوات الدخل المنخفض إلى المتوسّط. مع العلم أنّ أكثر من ٧٠٪ من المُشاركات لديهن أطفال، ومن ضمنهن نساء لديهنّ حوالي خمسة أطفال (مُعدّل ٤,٨٤ لكل أمّ). مع ذلك، ونظرًا إلى صغر حجم العيّنة ومحدوديّة النطاق الجغرافي لهذا المشروع البحثي، لا يُمكن اعتبار النتائج الصادرة عنه تمثيليّة، وإنّما يسعى البحث، من خلال تحديد عدد قليل من النساء السوريات ربّات الأسر، إلى فتح نافذة على التجارب والصراعات والرؤى، والدفع باتجاه إعداد الأبحاث وصنع السياسات بشكل أفضل. أيضًا تمّ تغيير جميع الأسماء من أجل حماية خصوصيّة المُشاركات.

يقدّم هذا التقرير نتائج وتوصيات من دراسة بحثيّة استمرّت لمُدّة سبعة أشهر، واعتمدت على العمل الإثنوغرافي والبحث الميداني مع اللاجئين السوريين في البقاع الأوسط والغربي. يستضيف سهل البقاع أعلى نسبة من اللاجئين السوريين في لبنان إذ يقيم نحو ٣٧,٣٪ من اللاجئين السوريين فيه (نحو ٣٤٦,٨٧٥ لاجئًا من ضمن اللاجئين المُسجّلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩) (بالمقارنة مع المحافظات اللبنانيّة الأخرى) (UNHCR, 2019). إلى ذلك، يعدّ البقاع من أفقر المناطق وأكثرها حرمانًا في لبنان، ويتميّز بنقص الخدمات الاجتماعيّة وضعف البنية التحتيّة ومحدودية الفرص المعيشيّة.

«سوا للتنمية والإغاثة» هي منظّمة محلّيّة غير حكوميّة مُسجّلة في لبنان، تعمل مع أكثر من ٤٠ تجمّعًا سكنيًا يضمّ خيمًا غير رسميّة في بَرّ اليباس وسعدنايل في البقاع. تقدّم المنظمة دعمًا شاملاً يشمل التعليم البديل والحماية وسبل العيش وبرامج الإغاثة. إلى ذلك، وضعنا الدور الذي تؤدّيه «سوا»، كواحدة من المنظّمات غير الحكوميّة التي تقدّم الإغاثة، أمام مجموعة متنوّعة من التحدّيات المنهجية المتعلّقة بالمُشاركات المُحتملات في العيّنة البحثيّة، اللواتي كان يُمكن أن يكنّ مستفيدات سابقات من الخدمات التي تقدّمها المنظّمة، لذلك حاولنا التخفيف من التحدّيات خلال إعداد الدراسة، وساعدنا في ذلك كون القضية موجّهة نحو الحقوق وليست على صلة بتقديم الخدمات وإدارة توقّعات المُشاركات. إلى ذلك، تم التأكيد لجميع المُشاركات بأنّ قبولهن أو رفضهن المشاركة لن يؤثّر على حصولهن على المساعدة والخدمات من «سوا». أمّا وجود الجمعيّة في البقاع منذ وقت طويل والثقة المتبادلة بين موظفيها ومجمعات اللاجئين، فقد مكّنتنا من معالجة المواضيع الحسّاسة بطريقة فعّقة ومهنيّة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تخفيف التحدّيات المُحتملة من خلال اختيار الموظّفين المُكفّلين بالعمل في المشروع أو إجراء المقابلات، عبر إعطاء الأولويّة للذين لم يعملوا على نطاق واسع أو لفترات طويلة مع اللاجئات المستهدفات. وفي هذا السياق، نظّم فريق البحث في البداية زيارات دورية إلى بعض مجتمعات اللاجئين بهدف تعزيز العلاقات الجيدة والموثوقة معهم، وكذلك اختيار الظروف التي يعيشون فيها، وبالتالي الحصول على نظرة أشمل حول ديناميكيات حياتهم اليومية. ولتفادي تحيّزات أخرى مُحتملة، اخترنا المُشاركات اللواتي لديهن هامشًا واسعًا من العلاقات مع «سوا» وأضفناها إلى المعايير المذكورة أعلاه للحصول على عيّنة هادفة، تشمل المُشاركات الحاليّات والسابقات، غالبيةن لم يشاركن في أي من برامج «سوا» سابقًا، ويعشن في الخيم غير الرسميّة

النتائج

٩٧٪. وبلغ التحاق الشباب في المدارس الثانوية نحو ٧١٪^٢. أما حالياً فقد انخفض لكلا الجنسين إلى ٥٠٪^٣. وفي المناطق الريفية، تُعطي معظم الأسر الأولوية لتعليم الفتيان، في حين تترك الفتيات المدرسة ويخضعن لضغوطات الأسرة للزواج أو العمل، بينما في المناطق الحضرية يتمتع كلا الجنسين بمزيد من المساواة في الحصول على التعليم، بحيث التحق أكثر من ربع الشباب في البلاد بالتعليم العالي، وأظهرت البيانات أن أكثر من ٥١٪ من خريجي الجامعات من النساء.^٤

وبالعودة إلى المشاركات في البحث، أفاد القليل منهن أنهن أكملن المرحلة الثانوية، في حين لم تتخرّج أيّ منهن من الجامعة، فيما كان عدد قليل منهن أقيات بحيث نشأن في مناطق ريفية ولم يحصلن على التعليم الرسمي. لقد تمكّنت معظم المشاركات من الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ووصلن إلى مستوى تعليمي يتراوح بين الصفين السادس والتاسع، وبعد ذلك تركن المدرسة، أحياناً للعمل أو لمتابعة التدريب المهني (بشكل عام في معاهد التجميل وتصفيف الشعر)، وغالباً للزواج. وركّزت المشاركات مراراً على العلاقة بين التعليم المدرسي والزواج، وأشرن إلى أنّ فرصهن الأكاديمية والمهنية كانت مُقيّدة للغاية بسبب التوقعات حول الزواج. قبل اندلاع النزاع، توقّفت جميع المشاركات المُتزوّجات عن الذهاب إلى المدرسة. فيما شدّدت بعض النساء على أنهن لم يجدن أي خطأ في دورهن كأقهار وريبات بيوت. وأكّدت إحدى المشاركات: «كنت سعيدة لأنني لم أكمل دراستي. لم أمانع ترك المدرسة عندما تزوّجت. كان الأمر طبيعياً ومتوقّعاً.» إلى ذلك، أعربت أخريات عن أسفهن أو استيائهن من ترك المدرسة الثانوية أو الجامعة. لقد أدّى النزاع إلى توقّف تعليم بعض المشاركات. كان العديد منهن في المدرسة الثانوية أو الجامعة عندما بدأ النزاع، وكان عليهن التخلّي عن دراستهن عند هروبهن إلى لبنان. وأوضحت إحدى الشابات: «بدأت دراسة الاقتصاد في الجامعة قبل ثلاثة أشهر من هروب عائلتي إلى لبنان. وبعد مرور خمس سنوات، لا أعرف ما إذا كنت سأتمكّن من إنهاء دراستي.» وهو ما أكّدت عليه مشاركة أخرى:

مرحلة ما قبل النزوح والسياق السائد في سوريا

ديناميكيات الأسرة، والتعليم، والتوظيف، وسبل العيش في سوريا

تؤدّي هيكلية نظام الأسرة السورية في المناطق الريفية والضواحي دوراً رئيسياً في عمليات صنع القرار والمفاوضات وتحديد ديناميكيات السلطة داخل الأسرة، كما أنها تمتلك سلطة وقوّة غير محدودة على مسؤوليات الأسرة، بحيث تتوزّع الأدوار بشكل مُتعمّد وفقاً للقوالب النمطية الجندرية التي تشكّل هويات جنديّة واجتماعية مستقرّة وجامدة. إلى ذلك، تعدّ المفاوضات شبه معدومة في ظل نظام أسري صارم وموّد اجتماعياً، حيث يكون للأب السلطة الأعلى في المنزل فيما الأمّ مسؤولة فقط عن رعاية الأطفال والأعمال المنزلية. وتتمّ تنشئة الفتيات والفتيان بناءً على هذا النظام للقيام بالأدوار نفسها في المستقبل. إلا أنّ بعض المناطق تُعدّ أكثر تساهلاً، فالمسألة تختلف بين المناطق الريفية والضواحي، لا سيّما لناحية المفاوضات وتوزيع السلطة. أمّا الوعي الناشئ الذي أدّى إلى خلق مجموعات تتغلّب على الأعراف الاجتماعية فيبقى خاضعاً لمستوى التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. في المناطق الريفية، لا يزال مُستوى تعليم الفتيات محصوراً في التعليم الابتدائي أو المتوسط، وعمل المرأة محصوراً في المنزل وغالباً في الزراعة وتربية الماشية، من دون وجود أية مساحة لتحسين تموضع المرأة في العائلة والمجتمع أو ربما حتى إتاحة الفرصة لإنابتهن. في المقابل، تعدّ الطبيعة الاجتماعية المحافظة في المناطق الحضرية أكثر تسامحاً مع حقوق الفتيات والنساء، حيث يكون تعليمهن أعلى وكذلك سن الزواج، فيما ترتبط المهارات والقدرات إلى حدّ كبير بمستوى التحصيل العلمي العالي وليس بالعمل المنزلي حصراً.

يُعدّ التعليم في سوريا إلزامياً لجميع المواطنين حتى سن الحادية عشرة، فضلاً عن أنّ جميع مستويات التعليم مجانية. تعتمد معدّلات الالتحاق التعليمي للفتيات والنساء، بشكل كبير، على عادات الأسرة والموقع الجغرافي وتوفر المال. علماً أنّ الزواج المبكر وعدم فهم الحاجة إلى تعليم الفتيات يزيد من معدّل التسرّب من المدرسة. في العام ٢٠٠٢، بلغ معدّل الأمية بين النساء نحو ٢٥,٨٪ مقابل ٩٪ بين الرجال. وقبل النزاع، قُدّرت نسبة الأطفال السوريين المُلتحقين بالمدارس الابتدائية بنحو

^٢ أنظر: NRC (٢٠١٨)، Accessing education in the midst of the Syria crisis. مُتوقّر على الرّابط التّالي: <https://www.nrc.no/news/2018/april/accessing-education-in-the-midst-of-the-syria-crisis/>

^٣ أنظر: NGO Report (2014), Geneva, Switzerland. مُتوقّر على الرّابط التّالي: http://wilpf.org/wp-content/uploads/2015/06/CEDAW-Report_without-partners.pdf

لأسرهن في سوريا. وتحدّثت العديد منهن عن رأيهن بالزواج وكيف يحرمن تلقائيًا من العمل خارج المنزل: «عندما تزوّجت، كان عليّ أن أخرج فكرة العمل من رأسي.»

كسب العيش عبر العمل غير المنظّم: الديناميكيات والتشكيلات

يمكن تقسيم العمالة غير المنظّمة إلى قسمين: العمالة الذاتية غير المنظّمة والعمالة غير المنظّمة مدفوعة الأجر (Charmes, 2010). وتضمّ العمالة غير المنظّمة، بالنحو المُحدّد، فئات كثيرة وغير متجانسة، وبالتالي، من المفيد تقسيم المصطلح إلى عمل غير منظّم وعمل بأجر من أجل تجميع فئات فرعية أكثر تجانسًا مرتبطة بحالة العمالة (Vanek et al., 2012). إلى ذلك، بهدف التحليل وتقديم التوصيات المناسبة للسياسات العاقبة، تتبنّى هذه الورقة البحتية التصنيف التشغيلي المواضيعي للأسر التي تُعيلها امرأة وتتعامل في مجال الاقتصاد غير الرسمي على النحو التالي:

(1) الشاويش كسمسار لفرص العمل خارج المنزل (مستخدم بأجر).

(2) عمل ذاتي خارج المنزل (مستخدم بأجر).

(3) عمل ذاتي داخل المنزل (صاحب عمل حرّ).

(4) العمل من خلال المنظّمات غير الحكوميّة (العاملون بأجر ولحسابهم).

في الواقع، عبّرت غالبية النساء عن مشاركتهن في توليد الدخل لإعالة أسرهن انطلاقًا من عدم قدرة أزواجهن أو آبائهن أو إخوانهن على تولّي هذه المسؤولية. وتشرح إحدى المُشاركات هذه الديناميكية قائلة: «لا يزال زوجي في محاولة العثور على عمل. لكن عندما يجد عملاً ما لا يحصل على أجر. وهو ما يدفعني إلى العمل لعدم وجود شخص آخر يعمل.» أيضًا شدّدت مُشاركة أخرى على أنّ النّساء، في المتوسط، يتمكّنن من تأمين سبل عيش أسرهن بشكل أسهل مقارنةً بالرجال: «صحيح أنّ الأمر سيء بالنسبة لنا لأننا لا نحصل على أجر مقابل عملنا، أو نواجه التحرش، أو نحصل على أجور متدنية، لكن الاستغلال الذي يتعرّض له الرجال أسوأ.» وأشارت النساء ربّات الأسر القادّمات من مناطق ريفية في سوريا إلى أنّهن أكثر ارتياحًا مع العمل الحرّ غير المنظّم مثل الطهي وتصفيف الشعر والحرف اليدوية والخياطة والحياكة، فيما كانت ترتيبات العمل المُعتادة على السّمسة من قبل الشاويش الاستثناء الرئيسي بالنسبة إليهن. لقد سهّل الشاويش حصول النساء على فرص عمل في الزراعة، وهو ما يُعتبر مقبولًا اجتماعيًا في تجمّعات الخيم غير الرسمية التي خضعت للبحث. كانت مجموعات العقّال مؤلّفة من نساء تربطهن علاقات قرابة

«لم أستطع إنهاء دراستي بسبب الحرب. يختلف منهج مدرستنا عن المنهج اللبناني، وهذا البلد ليس بلدي. كيف أبدأ من جديد؟ لم أكن أعرف من أين أبدأ.»

على الرّغم من مشاركة النساء السوريات بشكل متزايد في القوى العاملة وتمديد فترة تعليمهنّ، إلّا أنّهنّ يواجهن صعوبة كبيرة في الوصول إلى مستوى تعليمي عالٍ، إذ أنّ هناك نسبة صغيرة فقط تصل إلى المستوى الجامعي. لا يقتصر موقع الضّعف هذا لدى النّساء والفتيات من المناطق الريفية على فرص العمل المُتاحة لهنّ فحسب، بل يواجهن أيضًا التوقّعات السائدة لعائلاتهنّ حول وجوب بقائهن في المنزل والقيام بالواجبات المنزلية. وتحتّى المنخرطات ضمن القوى العاملة، غالبًا ما يجدن أنفسهنّ يؤدّين عملاً مقابل أجرٍ متدنٍّ أو من دون أجر، كما هو الحال في القطاع الزراعي. فيما يشير عدم تولّي النساء وظائف في المجالات الإدارية أو التقنية أو الصناعية، التي قد تساهم في تنمية الاقتصاد السوري، إلى صعوبة وصولهنّ إلى هذه القطاعات (Bellafronto, 2005).

أفادت العديد من المُشاركات، لا سيّما القادّمات من مناطق ريفية، بأن لديهنّ خبرة عمل سابقة اكتسبها قبل النّزاع السوري، لكنّ الفجوات منهنّ لديهنّ خبرة في العمل المدفوع الأجر أو المنظّم. فعلى سبيل المثال، اعتادت إحدى النساء على مساعدة والدها في محل لبيع الملابس. كانت تعمل في المتجر بعد انتهاء دوام المدرسة، لكنّها لم تحصل على أجر ولم تكن موظّفة من الناحية التقنية. انخرطت معظم النساء العاملات في النشاطات الاقتصادية قبل الأزمة، من ضمنها الحرف اليدوية والنسج والخياطة والحياكة والزراعة، ولكن تمّ اعتبار هذه النشاطات امتدادًا لـ«واجباتهنّ المنزلية»، ولم يُضفّ عليها الطابع المنظّم كما لم يُدفع أي أجر مقابلها. وأشارت أخريات إلى أنّ هذا النوع من العمل كان «مجرّد هواية» (ولا سيّما في ما يتعلّق بصناعة الملابس والحرف اليدوية الأخرى لصالح العائلة) و«واجبات عادية» و«التزامات منزلية.» صُنّفت هذه الأنشطة ضمن «عمل المرأة» ولكنها عُدتّ متمايزة عن «العمل الحقيقي» الذي يقتصر على الرجال حصريًا: «كنت أطبخ وأنظّف وأهتّم بالملابس، وأخذ الأطفال إلى مواعدهم، وأساعدهم في واجباتهم المنزلية، وأقوم بجميع المهام المنزلية اليومية. لكن لم يكن يُنظر إليّ أي من هذه الأعمال على أنّه عمل حقيقي، بل فقط ما يتوقع من النساء القيام به.» لم تكن أي من النساء اللواتي أُجريت مقابلات معهن ربّات

الشبكات التي تضم عددًا محدودًا من النساء، وتبرمج وتشغل من قبل منظمة غير حكومية، حتى لو لم يعد التمويل قنًا.

أفادت المشاركات أنهن تبنين استراتيجيات تكيف سلبية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لأسرهن، على الرغم من أن عددًا قليلًا جدًا أفاد باللجوء مضطرين لأسوأ استراتيجيات التكيف، بما في ذلك عمالة الأطفال وممارسة البغاء. ومع ذلك، أفاد عدد كبير من المشاركات عن تخفيض استهلاكهن من الغذاء وبيع المساعدات العينية لدفع الإيجار أو الكهرباء. كما أشارت أخريات إلى انتقالهن إلى أماكن سكنية أقل تكلفة، أي من الشقق إلى تجمعات الخيم، أو إلى أشكال أخرى بينهما، وذلك بحثًا عن مساكن بأسعار معقولة أو بسبب تعرّضهن للإخلاء القسرية. انتقلت العديد من النساء أيضًا للبحث عن فرص معيشية أفضل، من مناطق مثل طرابلس إلى زحلة على سبيل المثال. أمّا من ناحية تأمين سبل عيش أسرهن وحقوقهن وحمايتهن الشخصية، فبدأ أن العمل بدوام جزئي مع المنظمات غير الحكومية هو ترتيب العمل الأكثر إيجابية بالنسبة إليهن:

«بين العمل داخل المنزل والعمل خارجه، أفضل العمل خارج المنزل. لقد ساعدني ذلك في تحسين حالتي النفسية، والخروج من روتين حياتي اليومية. يتيح ذلك رؤية أشخاص آخرين والتحدث معهم. ويساعد على التفكير أقل بمشاكلك ومخاوفك. عندما أكون في المنزل طوال اليوم أشعر بالاكئاب. هناك دائمًا المزيد من الأعمال للقيام بها، وليس لديك أي فرصة للتنفس وأخذ قسط من الراحة. أشعر بالأمان في العمل في المنظمات غير الحكومية مقارنة بأي مكان آخر.»

برزت مساعدات المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي كأكثر أشكال المساعدات المادية المفيدة التي تم الاستشهاد بها، على الرغم من أن العديد من المشاركات أكدن أنهن لا يتلقين أيًا من هذه المساعدة (إقًا أنهن لم يتلقين مساعدات في السابق أو تم استبعادهن مؤخرًا من تلقى أي منها). بالنسبة إلى بعض الأسر، شكّلت مساعدات المفوضية الفرق بين كل من البقاء في حالة ضعف، واليأس التام:

«مساعدة المفوضية أساسية للكثيرين منّا. على الرغم من أننا نعمل، لكننا لن نتمكن من تلبية احتياجات أسرنا من دون هذه المساعدة. لأنّ العمل بدوام جزئي في الحقول والمصانع لا يكفي لتغطية الإيجار واحتياجاتنا الأخرى.»

كما ذكرت المشاركات أيضًا المساعدات من المنظمات الإنسانية الأخرى، سواء الدولية أو المحلية، وسلطن الضوء على الانخفاض الإجمالي في المساعدات الذي اختبرته على مدار نزوحهن. ومع ذلك، لا يزال العمل من خلال المنظمات غير الحكومية مقيّدًا للغاية لا سيّما بالنسبة إلى مسؤوليات

قوية، وغالبًا ما ينحدرون من قبيلة واحدة، ويتقاضين أجورًا غير كافية وموسمية. إلى ذلك، كان عمل النساء من المناطق الحضرية أكثر قبولًا نظرًا لكون البيئة المجتمعية والأسرية أكثر تسامحًا وتحصيلهن العلمي أعلى بالمقارنة مع النساء من المناطق الريفية. على الرغم من وجود نسبة من النساء ربّات الأسر اللواتي يعملن من خلال المنظمات غير الحكومية، إلا أنه لا يمكن اعتبار آلية العمل هذه من آليات التكيف، لأنّ هؤلاء النساء مستهدفات أصلًا من قبل هذه المنظمات غير الحكومية. ولكن، عندما يُرافق هذا الترتيب ترتيب عمل آخر – مختلف عن العمل لدى المنظمات غير الحكومية – تُعتبر حينها الآلية بأكملها بمثابة استراتيجية تكيفية، نظرًا لتعدد الجهود التي تنطوي عليها هذه الترتيبات. وعلى الرغم من لجوء العديد من المشاركات إلى مجموعة من استراتيجيات التكيف، فإنهنّ أكدن أيضًا عدم تحقيق نجاح كبير في أي منها.

لم تُمثل الشبكات الاجتماعية التي تشكّلت بين اللاجئيين، سواء من دورهم في تأمين فرص العمل أو من دورهم في سوق العمل، استراتيجيات تكيفية تكميلية إيجابية برمتها. بل أنّ المسألة تعتمد نسبيًا على طبيعة هذه الشبكات من حيث أصلها (قبل أو بعد النزوح)، ونوع الروابط الاجتماعية بين اللاجئيين في المخيم (علاقات القرابة المحتملة بين اللاجئيين، والعلاقات القبلية، ودرجة التقارب في المعايير المجتمعية، ودرجة قبول نوع معين من العمل خصوصًا بالنسبة إلى النساء، والقرب الجغرافي للمناطق التي ينحدر منها سكان المخيم)، أي حيث تتراكم مواطن الضعف والهشاشة. تجد اللاجئات أنفسهن عالقات في شبكات اقتصادية راسخة تضم الشاويش وأرباب العمل منذ مرحلة ما قبل النزوح عبر شبكات العمالة الزراعية الموسمية بين سوريا ولبنان. أمّا الشبكات الاقتصادية الأخرى التي نشأت عن النزوح فكانت شبيهة، أو مثّلت امتدادًا، للشبكات الموجودة فعليًا بين الشاويش وأرباب العمل. إلى ذلك، تُعدّ الشبكات التي أنشئت سابقًا عملية، أو انتهازية بصورة بحثة، وغالبًا ما ارتبطت بحصول النساء والفتيات العاملات على أجور متدنية أو غير مدفوعة أو حتى التعرّض للتحرش الجنسي. أمّا الشبكات الجديدة فتستند غالبًا على منافع متبادلة بين الشاويش واللاجئيين الذين يعيشون في المخيم – كأجور أعلى وضمانات لجمع الأجور تحت مسؤولية الشاويش - وفي حالة عدم دفع الأجور من قبل أصحاب العمل يتحمّل الشاويش المسؤولية أيضًا. وغالبًا يتعدّد نجاح النساء اللواتي يستثمرن في علاقاتهن الفردية لتأمين العمل، ما لم يكن العمل داخل المنزل (مثل العمل في الطهي أو الخياطة) أو العمل من خلال المنظمات غير الحكومية. وقد حصلت معظم النساء اللواتي تمّت مقابلتهن على عمل من خلال الأقارب أو الأصدقاء في المخيم. في حالات أخرى، حيث تعيد المنظمات غير الحكومية تنشيط شبكات النساء لإنشاء مبادرات صغيرة الحجم ومربحة داخل المخيمات، من الممكن أن تستمرّ هذه

مصعّرة عن المجتمع خارج المنزل، حيثُ تتركز فيه السلطة الزوجية في أيدي الرجال، وتشكّل أفكار معيارية جندرية حول العمل المناسب للنساء ينحصر في أدوارها داخل الأسرة.

تنطوي عملية إنشاء مخيم في المقام الأوّل على سلسلة من الترتيبات اللوجستية والإدارية التي تسمح للشاويش بتأجير الأرض، والحصول على التصاريح اللازمة من البلدية وموافقة السلطات الأمنية، وفي بعض الحالات التنسيق مع المنظّمات غير الحكومية للحصول على المواد الأولية اللازمة لإنشاء المخيم. ويشرح شاويش علاقته بالسلطات اللبنانية، قائلاً:

«لكي تكون شاويشاً لمخيم، ستحتاج إلى تقديم سجل أمني إلى السلطات الأمنية بشكل مستمر، يضمّ أسماء جميع سكّان المخيم، وإخطارهم بأي مشكلة قد تحدث داخل المخيم، فضلاً عن إجراء اجتماعات منتظمة مع السلطات الأمنية اللبنانية. إذا انتقل أحد السكّان، عليّ بإخبار السلطات الأمنية. وكذلك يُحظر على أي شخص جديد أن يسكن في الخيمة من دون طلب وموافقة من الأجهزة الأمنية. وأيضاً، يتطلّب إصلاح أي خيمة داخل المخيم موافقة السلطات.»

بالإضافة إلى ذلك، يجدر التنسيق مع الشاويش والسلطات اللبنانية المعنية في حال أرادت المنظّمات غير الحكومية القيام بأي تدخّل في المخيم. ويمكّن الشاويش سلطة لمنع المنظّمات غير الحكومية من دخول المخيم إذا كان تدخّلها لا يتوافق مع سياساته المتعلقة ليس فقط بالمخيم وأعراف المجتمع، ولكن مع مصالحه الشخصية أيضاً. يشرح عضو في إحدى المنظّمات التي تعمل في برّ الياس كيف فنّعوا من التدخّل بعد أن علم الشاويش أنّ عملهم يستهدف القاصرين (١٦-١٠ سنة):

«كان الهدف الرئيسي لتدخّلنا هو التوجّه للأطفال غير المُلتحقين بالمدارس والذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٦ عامًا. تم إنشاء مدرسة صغيرة من قاعة واحدة في المخيم. بدأنا العمل مع الأطفال تحت سنّ العاشرة، ولكن بعد أن طلينا العمل مع الأطفال الأكبر سنّاً الذين تبلغ أعمارهم ١٤ و١٥ و١٦ عامًا، بدأ الشاويش بإعاقه عملنا لأن الأطفال من هذه الفئة العمرية الذين تركوا المدارس كانوا يعملون في الزراعة. وبدا الصراع واضحاً بين مصلحتنا في محو أمية الأطفال الذين يصعب الوصول إليهم ومصالحه المادية الخاصّة.»

يمتلك الشاويش أيضاً السلطة في تحديد من يمكنه الإقامة في المخيم، ويُفضّل عادةً العائلات التي تضمّ نساء وفتيات للحفاظ على دورة العمل في ورشات العمل الزراعية الموسمية. تحدّثت النساء عن عملهن الموسمي في المزارع أو في مصانع قريبة من تجمّع الخيم، الذي ينظّمه ويسهّله الشاويش، بحيث يؤقن نفلهن من وإلى الحقول أو مواقع

الأسرة والرعاية، لذلك معظم النساء اللواتي لديهن أطفال غير قادرات على الاستفادة من هذه الفرص. ووفقاً لمشاركات أخريات، كان العمل داخل المنزل الخيار الأفضل، كونه يسمح باستقلالية أكبر وإنابة أوسع لا سيّما في ساعات العمل، فضلاً عن أنه لا يُعرّض النساء لأشكال التهديدات والاستغلال نفسها التي يواجهنها في العمل خارج المنزل، ويسمح لهن بالتّوفيق بين مسؤولياتهن المتداخلة في تقديم الرّعاية. استخدمت معظم المشاركات -وتستمرّ في استخدام- مجموعة مُعقّدة ومُتغيّرة من هذه الاستراتيجيات المختلفة، استناداً إلى عوامل مثل الموسميّة، والتحوّلات الاجتماعية والاقتصاديّة، وتوافر فرص العمل، ومستوى ونوع المساعدات الإنسانيّة المُتاحة، والاحتياجات والمسؤوليّات على المُستويين الأسري والاجتماعي.

الشاويش كسمسار لفرص العمل خارج إطار المنزل، وديناميكيات القوّة

تختلف ديناميكيات القوّة من مخيم إلى آخر ولا يوجد ترتيب موحد مُتبع في كلّ المخيمات. وترتبط ديناميكيات القوّة بشكلٍ أساسي على خصائص المجتمعات الأصليّة التي أتى منها سكّان المخيم وكذلك التركيبة السكانية الحاليّة داخل المخيم. في بعض الحالات، ينحدر جميع اللاجئيين من منطقة معيّنة في سوريا، أو من مناطق عديدة تشبه بعضها من حيث جغرافيتها وخصائص مجتمعاتها. في حالات أخرى، تختلف المناطق التي ينحدر منها سكّان المخيم جغرافياً، لكنّها تتشابه نسبياً من حيث طبيعة مجتمعاتها. بشكلٍ عام، يرتبط مستوى التبعية في المخيم بنظام الشاويشيّة ومدى تأثيره بالتقاليد القبلية الراسخة من مناطق المنشأ في سوريا.

هناك نوعان من المخيمات بشكلٍ رئيسي؛ يوصف الأوّل بأنّه «مخيم للعمل المُستقل»، حيث لا يملك الشاويش سلطة على سكّان المخيم، ولذلك تم تصنيفه كنظام توظيف ذاتي يُمكّن المرء من العمل من دون تدخّل الشاويش، فيما يتوجّب على اللاجئيين دفع الإيجار ونفقات الخدمات الأساسية. أمّا النوع الآخر، فهو على عكس المخيمات الأولى، يخضع فيه اللاجئون لسلطة الشاويش، الذي يعمل بنفسه على بناء المخيم، ويقرّر بشكلٍ انتقائي من يمكنه الاستقرار فيه لتعزيز مصالحه الخاصّة التي تتبع من توظيف سكّان المخيم.

يمتلك المخيم هيكلية اجتماعية تشبه إلى حدّ كبير الهيكلية القبلية التي ينحدر منها سكّانه. في المخيم، يجب أن يكون هناك قائد يلتزم الناس بسلطته. وضمن حدود هذا الترتيب، يتركز دور المرأة الأساسي في المنزل على رعاية أسرتها والقيام بالأعمال المنزلية. ويعدّ تعدّد الزوجات والزواج دون السنّ القانونية والعنف المنزلي شأنًا في هذه الأنظمة. والدور الاستبدادي الذي يظهر داخل الأسرة ليس إلا نسخة

«أعمل في الحقول مرّتين أو ثلاث مرّات في الأسبوع، وأجني نحو ٧٢ ألف ليرة لبنانية (٤٨ دولارًا أميركيًا) شهرًا. لا يمكنني العمل بانتظام لأنّ عليّ الاعتناء بابنتي البالغة من العمر أربعة أشهر، لذلك العمل في المصنع ليس خيارًا مناسبًا لي.»

في ظلّ غياب أيّ كيان قانوني أو سياسات قادرة على السيطرة على المخيمات الفردية، تُفوّض السلطة إلى الشاويش. ويتوقع منهم تقديم تقارير عمّا يحدث في مخيماتهم إلى السلطات الأمنية، ما يتيح لهم استغلال ديناميكية السلطة المعطاة لهم والاستفادة منها على حساب اللاجئين. على سبيل المثال، يُحدّد الشاويش القيمة السنوية لعقد الإيجار، وسواء يتوجّب دفعه شهرًا أو موسميًا، وكذلك رسوم الخدمات الأساسية المقدّمة. أيضًا يسمح مجرد إنشاء الخيم والقدرة على التكيف مع السلطات المحليّة والأمنية بتحويل المخيم من نقطة نزوح إنساني إلى عمل انتهازي ربحي وفقًا للسياسات التي يقرّها الشاويش نفسه. هنا يقترن توظيف النساء والفتيات من خلال سمسة الشاويش باستغلال ماديّ آخر، وهو لا يحصل إلّا في ظلّ نظام مماثل، إذ بالإضافة إلى المكاسب التي يجنيها الشاويش من إدارة المخيم، يحقق أيضًا مكاسبًا أعلى ناتجة عن السمسة لتأمين فرص عمل للنساء والفتيات.

ترتيبات العمل ذاتية التنظيم: داخل المنزل وخارجه

أفادت النساء بأنهن يواجهن تحديات جديّة عند محاولة استكمال ترتيبات العمل المعتمدة على سمسة الشاويش، بترتيبات عمل أخرى، سواء في المصانع أو الزراعة الموسميّة. ومع ذلك، باءت هذه الجهود بالفشل، ونتج عنها مخاطر سرقة الأجور في ظلّ انعدام هيكلية المساءلة والمُداسبة:

«حاولنا البحث على عمل في أماكن أخرى. لكن عندما لا ينسّق الشاويش العمل، في حال حصلنا على أجر فإننا لا نحصل عليه كاملاً. في معظم الأحيان، ينتهي بنا الأمر بالعمل من دون مقابل. لقد حدث ذلك مرّات عديدة. لهذا السبب، توقّفنا عن البحث عن وظائف غير تلك التي نعمل بها عن طريق سمسة الشاويش.»

في الأسر التي ترأسها امرأة، يعتمد توليد الدخل أيضًا على حجم الأسرة، وغالبًا ما يقترن عمل الفتيات بعمل والداهن اللواتي يعملن من خلال الشاويش. وبالتالي، إذا تخلّت الوالدة عن ترتيب العمل المعتمد على سمسة الشاويش بحثًا عن عمل آخر خارج المخيم وخارج المنزل، فإنّ ذلك قد يعني تخلي جميع أفراد الأسرة العاملين عن عملهم أيضًا وفقدان الدخل الذي يحصلون عليه من خلال سمسة الشاويش، وورثما ينتهي بهم الأمر بفقدان مصدر دخلهم الوحيد.

العمل الأخرى ويضمن لهنّ دفع أجورهن. علمًا أنّ خدمة النقل ليست مجانيّة، وأفادت المشاركون بأنّ الشاويش يتقاضى منهنّ نحو ألفي ليرة لبنانية (١,٣٣ دولار أميركي) يوميًا، ما يعني اقتطاع ثلث الأجر اليومي في العمل الزراعي الذي يبلغ ٦ آلاف ليرة لبنانية (٤ دولارات أميركية) لقاء العمل لمدة ٥-٦ ساعات. ولا يكون أمام النساء غالبًا سوى خيار القبول بهذا الترتيب لأنه على الأقلّ يحول دون سرقة أجورهن. وتقول إحدى النساء: «على الأقلّ عندما نعمل من خلال سمسة شاويش نكون فدركات بأننا سنحصل على أجر». وأشارت المشاركون إلى عدم استقرار ترتيب الدخل بالقول: «نعمل بشكل رئيسي خلال فصل الصيف. أما في الشتاء فلا يوجد عمل، لذلك نقترض من الشاويش ومن ثم نعمل خلال الصيف لدفع هذه الديون». وتروي إحدى النساء قصتها مع الشاويش في مخيمها الأوّل الذي طردت منه لأنّها توقّفت عن العمل في الزراعة:

«قادنا شخص إلى المخيم بعد نزوحنا من سوريا. سألنا الشاويش أوّلًا إذا كنا نعمل في الزراعة أم لا، وكان جوابنا إنّنا لم نعمل أبدًا في الزراعة، لا أنا ولا بناتي. بعد فترة تمّ استدعاءنا للعمل، لم أمانع لأن زوجي كان مريضًا. بدأت أنا وابنتي الكبرى العمل في إزالة الأعشاب. بعد فترة من عملي مرضت. ولأن زوجي كان مريضًا أيضًا استمرّت ابنتي في العمل. تعرّضت لكثير من المضايقات من الشاويش. قال لي حرفيًا: «لم نجلبك إلى المخيم للجلبوس وإلّا للعمل». في موسم حصاد البقدونس، كان على ابنتي الذهاب مبكرًا إلى العمل، عند الثالثة فجراً، بحجّة أنّ البقدونس لا يُحصد خلال النهار. لقد أثار ذلك الكثير من الشكوك لديّ. توقّفت ابنتي عن العمل وطلبت منه دفع أجرها. رفض أن يعطينا أجورنا بحجّة أنّ علينا دفع الكثير مقابل الكهرباء والمواد التي استخدمت لبناء خيمتنا. وفي النهاية، أجبنا على مغادرة المخيم.»

تؤدّد العمالة القائمة على الاستدانة دورة من الاعتماديّة على الشاويش لتأمين الاحتياجات الأساسية للأسر، وخصوصًا خلال موسم الركود. إلى ذلك، يخضع العمل في المصانع للضريبة لكن الأجور فيه أفضل، وتصل إلى ١٦ ألف ليرة لبنانية (١٠,٦٧ دولارًا أميركيًا) لقاء ١٠ ساعات من العمل، من الساعة السادسة صباحًا إلى الساعة الزابعة مساءً. على الرغم من أنّ الأجور في المعامل أعلى، إلّا أنّ النساء العاملات يفضّلن عمومًا العمل في الحقول. في الوقت نفسه، قد لا يكون العمل في المصانع ممكنًا بالنسبة للنساء اللواتي يتحمّلن مسؤوليات رعاية الأطفال. تقول إحداهن:

١ تجدر الإشارة إلى أنّ جميع الرواتب المذكورة بالدولار الأميركي تعكس سعر الصّرف عند إعداد الدّراسة عام ٢٠١٩.

صالونًا صغيرًا لتصفيف الشعر خارج خيمتها في أحد التجمّعات السكنية غير الرسميّة:

«العمل داخل منزلي شاق. الزبائن القلائل إقًا يشكون من ارتفاع الأسعار أو لا يثقون بجودة عملي كوني أعمل في مخيم. على سبيل المثال، أنا أتقاضى ١٠ آلاف ليرة لبنانية (٦,٦٧ دولارًا أميركيًا) لصبغ الشعر. بالنسبة لهم، الكلفة مرتفعة، ويطلبون مني تخفيض السعر إلى ٧ آلاف ليرة لبنانية (٤,٦٧ دولارًا أميركيًا). ولكن عليّ شراء المواد. وبالتالي إذا لم أستطع تحقيق أي ربح ربّما من الأفضل ألا أعمل على الإطلاق.»

قرّرت هذه المرأة العمل من المنزل بسبب التجارب السلبية التي اختبرتها في العمل خارجه. فهي قابلت امرأة لبنانية وقرّرتا التشارك في فتح صالون، واتفقتا على تقسيم الأرباح بالتساوي. عملت لمدة أربعة أشهر من دون الحصول على أجر. وتقول إن الظّامة الكُبرى كانت عندما قدّمتا خدماتهما لحفل زفاف:

«كانت لدينا ٢٠ زبونة، عملتُ من الساعة السابعة صباحًا حتى التاسعة مساءً من دون أن أتقاضى أي أجر. عندما واجهت شريكتي للمطالبة بحصّتي، بدأت تهدّدي لأنني لا أملك إقامة قانونية: «أنت سورية، من ستخبرين بذلك؟» بعد تلك التجربة، قرّرت ألا أعمل مع أي شخص آخر. أخشى أن يتمّ استغلالني مرّة أخرى.»

في كلا الترتيبين، تعتمد النساء على قدراتهن في التواصل الاجتماعي كوسيلة لتأمين فرص العمل، بهدف الحد من احتمال سرقة أجورهن والتهديدات وسوء المعاملة الناجمة عن ترتيبات العمل المُعتمّدة على سمسة الشاويش. يلجأن إلى هذه الترتيبات اعتقادًا منهن أن بيئات العمل داخل المنزل وخارجه ستمنع هذه الانتهاكات. ومع ذلك، غالبًا ما يتعرّضن لانتهاكات واضحة لحقوق العمل نظرًا لكونهن يشكّلن قطاعًا غير منظم ويعانين من نقاط ضعف متعدّدة. ما يؤدّي إلى استنتاج أنّ انتهاكات حقوق العمل متّصلة في مثل هذه البيئات ومنظمة لاستغلال النساء والفتيات.

التكيّف مع دور ربّة الأسرة

وصفت النساء اللواتي تحدثنا إليهن سلسلة من التحدّيات المتداخلة في لبنان. في الواقع، تتفاقم صعوبات التكيّف مع دورهن الجديد كرّبات لأسرهن بسبب الصدمة العاطفية الشديدة الناجمة عن فقدان أحبائهن والنزوح في سياق يتّسم بأقل من الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي والجسدي. وقد ظهر تحدّيان رئيسيان من خلال العمل الميداني: (١) شخصي، و(٢) متعلّق بالعمل.

سعت النساء، على سبيل المثال، إلى الدخول في شراكات مع أفراد من المجتمع اللبناني المحلي، وأسّسن أعمالهن الخاصة، وعملن لدى المنظّمات غير الحكومية. تتحدّث إحدى المشاركات عن عملها كسكرتيرة بدوام جزئي لدى مهندس محليّ، للحصول على دخل تضيفه إلى مبلغ الـ ٥٠٠ دولارًا أميركيًا الذي تحصل عليه شهريًا من عملها كمتطوّعة مدفوعة الأجر في إحدى المنظّمات غير الحكومية. عملت الشاتبة في مكتب الهندسة خمسة أيّام في الأسبوع من التاسعة صباحًا إلى الثانية بعد الظهر مقابل ٢٠٠ دولار أميركي شهريًا. وتقول: «كان الراتب منخفضًا لكن جدول العمل لم يكن ثقلاً، وأعتقد أنها كانت خطوة أولى جيّدة لي في لبنان.»

حتّى في ظل نظام الشاوشية، قد تتعرّض النساء العاملات خارج المنزل للتحرش الجنسي، ولا يمكن التأكّد من أن بيئة العمل آمنة أو منيعة ضد هذا النوع من الانتهاكات. ما يؤكّد أن قضية التحرش الجنسي بالنساء لا تنبثق عن بيئة العمل غير المنظّمة بقدر ما تعبر عن مستوى من الهشاشة يضاعفها النزوح إلى لبنان. ذكرت إحدى المشاركات تعرّضها للتحرش الجنسي: «بعد الشهر الأوّل، حُفّض مديري راتبني إلى ١٥٠ دولارًا أميركيًا في الشهر». ولأنها كانت بحاجة إلى المال ولم يكن لديها أي فرصة عمل فورية أخرى قبلت بالتخفيض. وتضيف: «لكن سرعان ما بدأ يتحرّش بي، وأخبرني أنه سيخفّض راتبني إلى ١٠٠ دولار أميركي في الشهر ما لم أتركه يلمسني ويقوم بأشياء أخرى. قدّمت استقالتي، لكن الأمر كان مخيفًا لأنني لا أعلم من أين سأحصل على الدخل». أيضًا، روت مشاركة أخرى أن أصحاب عمل سابقين كانوا يقولون لها:

«سأدفع لك الأسبوع المقبل، أو الشهر المقبل، غدًا أو بعد غد. وفي النهاية، لا أصل على أي أجر. أمّض العيش في الفقر وتقديم التضحيات بدلًا من التعرّض للاستغلال. ولن أعمل في أي مكان ما لم يكن موصى به من شخص أثق به.»

إلى ذلك، تأتي أنجح تجارب ترتيبات العمل المُعتمّدة والأنشطة المُدرّة للدخل خارج المنزل من النساء العاملات مع المنظّمات غير الحكوميّة. بدأت تلك النساء كمتطوّعات من دون أجر، أو حتّى مشاركات في مشاريع لتمكين المرأة، والوقاية من العنف الجنسي على أساس جندي، والدعم النفسي والاجتماعي. ومع الوقت انتقلن إلى وظائف تطوّعية مدفوعة، ولكن غالبًا ما تكون منخفضة الأجر، ولا تؤدّي بالضرورة إلى حصولهن على عمل بدوام كامل.

يحمي العمل داخل المنزل النساء من مشاكل عديدة مثل سرقة أجورهن أو تعرّضهن للتحرش أو العنف الجنسي من قبل أصحاب العمل أو الأشخاص العابرين، فضلًا عن أنه يسمح لهن بموازنة عملهن مع مسؤوليات رعاية الأطفال. وفي الوقت نفسه، يطرح تحدّيات جديدة. وفقًا لإحدى السيّدات التي تدير

مسؤولياتهن الأخرى في الرعاية. استخدمت المشاركات مرارًا عبارتي «الأب والأم» و«الرجل والمرأة» لوصف الضغط الذي يشعرن به في أداء كلا الدورين. وصفت امرأة شعور الرعب من التخلّي عن أسرتها ومن الثقل المُلقى عليها لمجرد أنّ الجميع يعتمد عليها. وعَلّقت أخرى قائلة: «حتى عندما أكون مريضة، يجب أن أعنتني بكل شيء. كل الأمور ملقاة عليّ». هذا الترتيب الذي يفرض دورًا مزدوجًا يضع النساء ربّات الأسر تحت ضغط مستمرّ وتشكيك في النفس. وأشارت النساء أيضًا إلى الضغط الإضافي الناجم عن لعب دور الأم والأب بوصفه مصدرًا رئيسيًا للقلق والتوتر. ووصفت المشاركات تعاملهنّ مع شعور الذنب الناجم عن عدم قدرتهن على توفير رعاية أفضل لأطفالهن والخوف على سلامتهن وفرصهم المستقبلية. تحدّثت إحدى المشاركات عن الصعوبة في تحديد سبب صدمة أطفالها، وأيضًا عدم القدرة على معالجتهم:

«لدي خمسة أطفال وما زالوا جميعهم بحاجة إلى ارتداء حفاظات، حتّى أكبرهم الذي يبلغ ثماني سنوات. لا يمكنني معرفة ماهية المشكلة، ومن الصعب حقًا العثور على المال لشراء الحفاضات، بالإضافة إلى جميع نفقاتنا الأخرى. أنا قلقة بشأن أطفالتي كثيرًا. إنهم يعانون ولا يمكنني القيام بالكثير لهم.»

عبّرت مشاركة أخرى عن وجهة نظر مماثلة حول شقيقتها الأصغر:

«يعاني أخي الصغير، البالغ من العمر تسع سنوات، من التبول اللاإرادي. يُبلّل السرير غالبًا، ولا يمكنني أخذه إلى الطبيب لمعالجة هذه المشكلة. أعلم أنّ الأمر يتعلّق بالصدمة والخوف الذي يشعر به، ومن الصعب عليّ رؤيته يعاني.»

التحدّيات المرتبطة بالعمل

تحدّثت النساء اللواتي أجرينا مقابلات معهن عن تحدّي رئيسي يواجهنه، ناجم عن الافتقار إلى الدعم المؤسّساتي للدور الجديد الذي وجدن أنفسهنّ فيه، وبالنسبة للنساء اللواتي لم يكنّ مسؤولات عن سبل عيش أسرهن سابقًا، فإنّ مراقبة الميزانيات والتمويل، وإيجاد وظيفة، وإقامة علاقات اقتصادية مع ملاك الأراضي والسّاويش والزبائن، كانت من الأمور الجديدة عليهن. أيضًا كانت التحدّيات المتعلّقة بتأمين سبل العيش كبيرة ويُضاف إليها الخوف من إخلاء المساكن وعدم القدرة على تأمين الاحتياجات المنزلية الأساسية. من الناحية العملية، غالبًا ما كانت الطلبات تستنفذ وقت النساء بشكل كبير، بين مسؤوليات الرعاية والعمل. ووفقًا لإحدى المشاركات، لا يترك جدول عملها أي وقت شخصي لها، ما يعني أنها تتعرّض للضغط باستمرار سواء في المنزل أو في العمل:

من ناحية كيفية تولّي تلك النساء دورهن كرّبّات أسر، فإنّ قلة قليلة اعتمدت خيارات فعّالة. وبطبيعية الحال، اضطرت معظمهن إلى تحمّل مسؤولية تأمين سبل عيش أسرهن، لأن أقاربهن الذكور البالغين، سواء كانوا أزواجهن أو آباءهن أو إخوتهن، لا يمكنهم القيام بذلك. ووفقًا للمشاركات، حتى عندما يكون الرجال حاضرين وقادرين على العمل، فإنّهم غالبًا لا يعثرون على عمل مستقرّ: «لا يمكننا الاعتماد على الرجال لأنهم لا يملكون دخلًا ثابتًا، هذا إن كان لديهم دخل بالأساس. المرأة هي مصدر الدخل الرئيسي لعائلاتنا». وأوضحت إحدى المشاركات أنها دُعيت فجأةً للعب دور المعيل الأساسي لأسرتها وكانت لا تزال مراهقة:

«عندما غادرنا سوريا كان عمري ١٤ عامًا. كنت في المدرسة، في الصف الثامن، ولكن كان عليّ أن أترك المدرسة بسبب الحرب. تم اعتقال والدي واختفى في سوريا. شقيقاي لديهما إعاقة بسبب حادث سيارة. فجأة صرت الشخص الوحيد في الأسرة القادر على كسب دخل. كنت أعمل من قبل ولكن لم يكن لديّ مثل هذه المسؤولية الكبيرة.»

لا بدّ من وضع هذا السياق في الاعتبار، ولا سيّما الظروف المؤلمة والعنيفة التي دفعت المشاركات لتولّي دور ربّات الأسر، والتي تعدّ أمرًا بالغ الأهمّية عند النظر في التحدّيات والفرص التي تقدّمها هذه التكوينات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

التحدّيات الشخصية

إنّ الخسائر الشخصية للنزاع الدائم والنزوح معترف بها على نطاق واسع، على عكس العبء الإضافي الناجم عن المسؤولية المفاجئة وغير الطوعية في تأمين سبل العيش للأسرة والذي يزال أقلّ فهمًا. أشارت النساء المشاركات في هذا المشروع البحثي إلى الضغط النفسي والعاطفي الذي تفرضه الظروف عليهن. وأوضحت إحداهن: «فقدت زوجي ومنزلي. جئت إلى لبنان مع طفلي كغريبة في بلد غير معروف. أردت أن أنسى كل شيء، كنت خائفة جدًا ومصدومة ومكتئبة.» أيضًا، شاركت امرأة أخرى من الغوطة الشرقية معاناتها في إدارة الصدمات والخسائر الشديدة:

«ما زال زوجي وأحد أبنائي في الغوطة. نجوت من انفجار سيارة مفخّخة قتل فيه ٢٠ شخصًا من أفراد عائلتي، بما في ذلك ابني الآخر. الآن زوجي مريض للغاية، ولا أعرف متى سأراه مرّة أخرى. أطفالتي الموجودون هنا يكافحون أيضًا. وكلّ ذلك يلقي بثقله عليّ بحيث يصعب تجاوزه كلّ يوم.»

تحدّثت العديد من النساء عن الإرهاق الذي يعاني منه نتيجة تحمّل مسؤولية تأمين الدخل لأسرهن، بالإضافة إلى

«كنت بحاجة إلى الدعم للتعامل مع اكتئابتي وصدمتي في الأشهر التي أعقبت وصولي إلى لبنان. لقد خسرت كل شيء: زوجي ومنزلنا وحياتي القديمة. سمعتُ عن منظّمة غير حكومية محلية تُقدّم الدعم النفسي والاستشارة. سمحوا لي بحضور هذه الجلسات، ثمّ درّبوني على إعطاء الجلسات نفسها لنساء أخريات. لقد بدأت العمل معهم كمتطوّعة لمساعدة النساء في مجتمعي لتكوين الأدوات التي يحتجنها للتعامل مع آلامهن وصدماتهن.»

أدّى الانتقال من تلقّي الخدمات إلى تقديمها دورًا تحوّليًا في علاج هذه المرأة. وتحدّثت مشاركة أخرى عن قصة مماثلة: «لقد بدأت بحضور جلسات الدعم النفسي في منظّمة غير حكومية محلية، وقد ساعدني ذلك حقًا. لم أشعر بالوحدة أو القهر. بعد فترة، بدأت العمل معهم كمتطوّعة في برامج تمكين المرأة. وحاليًا، أريد المساعدة في مشاركة ما تعلمته مع نساء أخريات من حولي.» يعدّ تولّي تلك النساء لدور قيادي فاعل في مجتمعاتهن أمرًا أساسيًا في التنمية الشخصية وتكوين القدرة على الصّمود، ويبرز هذا النموذج كواحد من أفضل الأمثلة حول سبل العيش باعتبارها مصدرًا لتمكين النساء بدلًا من تعزيز هشاشتهنّ. وأعربت العديد من النساء عن خضوعهنّ لتحوّلات كبيرة في نظرتهنّ لأنفسهن ومكانتهن داخل عائلاتهن ومجتمعاتهن. تقول إحدهن،

«لقد نشأت في عائلة محافظة للغاية، وأثناء زواجي كنت ربة منزل فحسب. لم يكن لديّ الحرّية للعمل أو الخروج كلّما أردت، لقد تمّ وضعي في المنزل. غيرت الحرب شخصيتي وعقليّتي. والآن أعرف حقوقتي وكيف أداغ عنها. أعظم إنجاز حقّته خلال الحرب هو نموي الشخصي.»

وتحدّثت امرأة أخرى عن هذا الشعور أيضًا، وربطت إحساسها بالتمكين بدورها كربة لأسرتها: «من خلال عملي، اكتشفت ما أنا قادرة عليه، وأني قادرة على تربية أطفالتي وتمكينهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم.» ووفقًا للمشاركات، فإنّ تجربة مواجهة الضعف الشديد والصدمة والخروج منها بسلامة، تعدّ مصدرًا للتمكين والقدرة على الصّمود. وقد أكّدت أنّهن اكتسبن إحساسًا بالقوة الداخلية واكتشفن القدرة على الصّمود وقدرات أخرى لم يعرفنها سابقًا.

لقد تغيّرت الآراء حول ظاهرة الزواج المبكر وتأثيرها الضارّ على تعليم الفتيات واستقلالهنّ الكافي ورفاهيتهن، بشكلٍ كبيرٍ خلال فترة نزوح تلك النساء. وفي حين أفادت العديد من المشاركات أنّهن نشأن في مجتمعات يُعتبَر فيها الزواج المبكر القاعدة، إلا أنّ وجهات النظر حيال هذه القضية تغيّرت مع مرور الوقت.

«أعمل كل يوم من الساعة الثّانية بعد الظهر حتى الساعة السّابعة مساءً. بمجرد عودتي إلى المنزل، عليّ إعداد العشاء ورعاية أطفالتي ومساعدتهم في الواجبات المنزلية وتنفيذ الأعمال المنزلية. أستمرّ في العمل حتّى منتصف الليل لأتمكّن في الصباح من إنهاء جميع الأعمال قبل الذهاب إلى العمل. عندما أذهب إلى العمل أترك اثنين من أطفالتي مع زوجي، وأضع شقيقهما الأصغر مع جارتتي، لكنني أشعر بالقلق عليهم طوال الوقت.»

لا تستطيع العديد من ربّات الأسر الدفاع عن أنفسهن في العمل خوفًا من فقدان وظائفهن. ارتبطت امرأة أخرى (١٩ عامًا) بجدول عملها، فهي تعمل لمدة ١٢ ساعة يوميًا ولا تحصل على إجازة أو عطلة نهاية الأسبوع. تشعر أنّها «محظوظة في المجمل» لأنه لديها وظيفة تحصل منها على راتب أعلى من المعدّل الوسطي ولو بنسبة هامشية، وهي تساعد من خلال راتبها نحو ١٥ شخصًا بين إخوتها وزوجاتهم وأطفالهم الذي لا يعمل أحد منهم. وفي ما يتعلّق بالتحديات المجتمعيّة، أشارت الكثير من المشاركات إلى الأحكام التي يُلغها المجتمع اللبناني المضيف ومضايقته لهن، ومعاملتهم بشكل مختلف عن اللبنانيين من قبل أصحاب العمل. وقد عبّرت إحدى النساء عن إحباطها الناجم عن عدم المساواة في المعاملة في مكان العمل: «نحن نعمل أكثر من اللبنانيين، لكن إذا ارتكبنا خطأ صغيرًا يبدأون بالصراخ علينا ويهدّدون بطردنا.»

الإطار الأوسع: فرص تحوّل الإنابة

التحوّل على مستوى الفرد

كانت النساء ربّات الأسر في طليعة الأفراد الذين أُعيد تشكيل هويتهم والتفاوض عليها ضمن مجتمعات اللاجئين السوريين. إنّ التجربة الذاتية والمؤلّمة للنزوح، مقترنة بالتحديات والفرص التي تتضمّنها الهوية الجديدة لهؤلاء النساء، لا تتناسب مع التغيّرات العاقبة أو الفردية. في الوقت نفسه، ظهرت أنماط لكيفية تعبير هؤلاء النساء عن مفهوهنّ المتغيّر للذات وأفكارهن حول الأدوار الجندرية والمعايير والتوقّعات الاجتماعيّة. ناقشت النساء الشعور الكامن بسلب حياتهن السابقة، وتشعّب مسؤولياتهن، والتخبّط مع النتائج النفسية للنزوح، والخسارة، وانعدام الأمن الاقتصادي والقانوني. اعترفت إحدى النساء: «عندما أرى جيراني يخرجون، ويشترتون الحاجيات، ولا يعملون، فقط يجلسون في المنزل، أشعر بالغيرة منهم لأنهم لا يملكون مثل مخاوفي ومسؤولياتي.» وتحدّثت مشاركة أخرى عن صدمتها الشخصية الشديدة وكيفيّة تطويرها لقدرتها على الصّمود، مُسلّطة الضوء على الدور الإيجابي للمشاركة في برامج للمنظّمات غير الحكومية:

«في هذه الأثناء، بدأ أعمامي بإخبار أخواتي أنني جئت إلى لبنان للقيام بأفعال سيئة، لأنني كنت فتاة متمردة تحاول الهرب من سيطرتهم وتبحث فقط عن المتاعب. كرهتني أخواتي ولا يزلن يظنّون بي ظنّ سوء. وهذا يؤلمني حقًا.»

إن تنوُّع المواقف والخبرات على المستوى الداخلي للأسرة أمر بالغ الأهمية ويجب أخذه في الاعتبار لتجنّب المزيد من الاستقطاب داخل المجتمعات والأسر، أو إقصاء الأسر التي ترأسها نساء. وكما أشارت العديد من المُشارِكَات، كلّما زاد ظهور المرأة العاملة وربّات الأسر، كلّما تغيّرت آراء الأسر والمجتمعات المحليّة. وتوسّعت إحدى النساء في حديثها إلى الإمكانيات التي أوجدتها الصراع السوري وما تلاه من نزوح:

«بطريقة ما، أفادت الحرب الكثير من النساء السوريات. ما تقوم به النساء هنا، لم يكن بإمكانهن القيام به في سوريا. لو كانت تلك النساء أراملاً في مجتمعاتهن في سوريا وأردن العمل، ما كانت عائلاتهن لتسمح لهن بذلك. كان أقاربهن سيعارضونهن ويقتلون شخصيتهن. لن يسمحوا للمرأة بتربية أطفالها وحدها، والعمل خارج المنزل، وتمكينها للحصول على استقلاليتها.»

على الرغم من أن النساء ربطن قصصهن عن التمكين الشخصي بالتحديات المستمرة، إلا أن توسيع الإطار إلى مستويي الأسرة والمجتمع المحليّ مطلوب للحصول على صورة أكثر شمولية حول تأثير الأسر التي ترأسها امرأة.

التحوّل على مستوى المجتمع

سمح وجود المرأة السوريّة في لبنان، في سياق عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الناشئ عن اضطرابات الصراع والنزوح، بحدوث تحوّل على مستوى المجتمع المحليّ من الصعب تقيمه، إلا أنّ المُشارِكَات عبّرن عن آرائهن بما تغيّر وما لم يتغيّر داخل المجتمع السوري. وجد البعض أنّ الصراع السوري تسبّب في تراجع كبير في حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع السوري:

«شهد دور المرأة تراجعًا مقارنة مع السنوات العشر الماضية. لقد دفع الفقر النساء نحو الإقصاء الاجتماعي، فيما القانون لا يحميهن. إذ لا يعتدّ بالنساء. مجتمعنا لا يرانا على الإطلاق.»

لا تزال الآراء التقليديّة حول الأدوار الجنديّة وقكّانة النساء خارج النشاط المُدرّ للدخل سائدة في العديد من المُجتمعات. ووفقًا لإحدى المُشارِكَات «لا يزال الكثير من الناس مرتبطين بالتقاليد والعقلية التي تمنع النساء من الخروج والعمل.» وهو ما أكّدت عليه امرأة أخرى مشيرةً إلى أنّ «الضغط الأكبر على النساء ليس من الأسرة بل من المجتمع.» فيما عبّرت

«عندما لا تذهب الفتيات إلى المدرسة، يُصبحن عرضة للزواج المُبكر وهو ما يضرّ بنموهن. وتبدأ هذه الدوامة مع الحمل المُبكر الذي يحدّ من أي فرص وظيفية ومهنية. أعتقد أيضًا أن الزواج المُبكر يُعرّض الفتيات لخطر العنف المنزلي. لم أكن أرى المسألة بهذه الطريقة، لكن لديّ منظور مختلف الآن.»

إلى ذلك، تُعبّر مُشارِكَة أخرى عن شعورها بأنّ دورها كربة أسرة هو جزء من مسألة أكبر، وتقول: «لقد وقفت النساء وأظهرن مدى قوتهن، وأنّ باستطاعتهن التحمّل وتربية الجيل الجديد.» سيكون لهذا التمكين الجماعي نتائج هائلة على المجتمع السوري في السنوات المُقبلة، سواء من حيث التأثير على الاقتصادات المحليّة أو من حيث تغيير المعايير الاجتماعية والأدوار الجنديّة.

التحوّل على مستوى الأسرة

ويحصل تحوّل أيضًا في الأسر التي ترأسها امرأة. بالنسبة إلى العديد من العائلات، في البداية كان يُنظر إلى المرأة العاملة والمعيّلة الأساسية أو الوحيدة على أنه أمر مخجل وغير طبيعي. وبما أن العائلات لا تتعامل جميعها مع هذه التغييرات بالطريقة نفسها، فقد ظهر بشكل عام نمط من الانفتاح والقبول التدريجي داخلها. ومع ذلك، في بعض الأحيان، لا يقبل بعض أفراد الأسرة والأقارب هذا الترتيب، وأفادت بعض النساء أن بعض أقاربهن قطعوا علاقاتهم تمامًا معهن. وسردت إحدى النساء قصتها التي تمثّلت برفض بعض أفراد الأسرة للأمر ودعم البعض الآخر لها:

«لقد توقّفت عائلة زوجي عن التحدّث إلينا. كنا نعيش معهم في وادي خالد (طرابلس)، لكن بعد أن توقّفنا عن تلقي المساعدات من المفوضية اضطررنا للانتقال بحثًا عن عمل خصوصًا أننا لم نعثر على عمل في طرابلس.»

وتابعت:

«موقف زوجي مختلف، منذ أن فتحت الصالون تغيّر، أشعر أنّه فخور بي الآن. عندما يتحدّث مع والديه عبر الهاتف يخبرهم أنّه فخور بما أفعله لعائلتنا. والأمر الأهمّ بالنسبة لي أنّه يقف معي ويدعمني بكلّ قراراتي.»

لا تزال بعض المُشارِكَات يواجهن النقد والمعارضة داخل أسرهن، لا سيّما اللواتي لديهن أفراد من عائلاتهن في سوريا. وصفت إحداهن كيف جاءت إلى لبنان مع عمّتها، وتركت إخوتها مع أعمامها في سوريا، بهدف العثور على عمل وتسوية الأوضاع كلّها قبل إحصارهم:

آخر. وعبرت مشاركة أخرى عن القلق نفسه: «عدم القدرة على رؤية مستقبل مستقرّ لأطفالنا هو أمر يقلقنا. لا أعرف ماذا سيحلّ بهم عندما يكبرون وهم من دون تعليم، وغالبًا من دون أي وثائق». حتى في ضوء الاحتياجات الملحة الأخرى، كان التعليم الأولوية الأولى للعديد من المشاركات اللواتي يشعرن أنه أفضل طريقة لضمان حصول أطفالهن على فرص أكثر من التي حصلن هن عليها. من المهم الإشارة إلى أنّ توسيع التمويل لقطاع التعليم وحده ليس كافيًا لأنّ الحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم تأتي من الضعف الاقتصادي والقانوني على مستوى الأسرة. وأكدت إحدى النساء مدى الحاجة إلى المساعدات القانونية والوثائق المدنية في مجتمعها: «هناك أكثر من ١٠ أطفال في المخيم بلا أوراق، ولا يوجد أي فرد من أسرهم مُسجّلًا بصورة قانونية.» ونظرًا لارتفاع عدد الأطفال المولودين في لبنان ضمن أسر اللاجئين السوريين وكونهم معرّضين لخطر انعدام الجنسية، يجب دعم برامج المساعدات القانونية الحالية لضمان وصولها إلى أطفال النساء ربّات الأسر. إنّ هذه الفجوة في التوثيق المدني سيكون لها تأثير على كلّ جوانب الحياة المدنية المستقبلية لهؤلاء الأطفال، بدءًا من الحصول على التعليم والحصول على وظيفة أو عبور الحدود وصولًا إلى المطالبة بالسكن والأرض والملكية.

كان هناك إجماع عام بين المشاركات في الدراسة على أنه ينبغي تحسين تقييم الاحتياجات من أجل تكييف المساعدات المتاحة بشكل أفضل مع احتياجات مجتمعات اللاجئين. أعربت العديد من المشاركات عن إحباطهن العميق من الوضع الراهن من حيث تحديد الحاجات، وأشارن إلى أن هناك حدًا أدنى من «المساءلة والعدالة» داخل المنظّمات غير الحكومية المحليّة والدولية. وتحدّثت إحدى النساء عن امرأة تعرفها تعاني من مشاكل صحية مزمنة خطيرة، رفعت قضيتها إلى المفوضية ثلاث مرّات، ولكن «لم يحدث شيء، فهي لا تتلقى أي مساعدة، ولا حتّى دعم الشتاء. يجب أن تكون هناك أولويات. ما هي المعايير التي يتبعونها؟» وتحدّثت مشاركة أخرى عن مشروع كان يوفّر السكن لأسر اللاجئين الهشّة لمدة عام واحد، وقالت: «الذين استفادوا من هذا المشروع لم يكونوا من العائلات الأكثر حاجة.» أخبرتنا امرأة فلسطينية من سوريا (مخيم اليرموك في دمشق) أنها عانت من المعاملة التمييزية بسبب جنسيتها: «هناك تمييز داخل المنظّمات غير الحكومية. كنت أرغب في بدء مشروع خاصّ ولكنني لم أكن مؤهلة لأنني فلسطينية.» اختلفت آراء المشاركات حول مستوى مسؤولية المنظّمات غير الحكومية عندما يتعلّق الأمر بتقييمات الاحتياجات، بدءًا من الاقتناع بأنّ المنظّمات غير الحكومية تقدّم عن معرفة المساعدة للأشخاص غير المستضعفين، وصولًا إلى أن تقييمات الاحتياجات معيبة وتحدّد الأشخاص بطريقة خاطئة. في جميع المجالات، سلّط إحباطهن وخيبة أملهن من الطريقة التي يتم فيها توزيع المساعدات، الضوء على الحاجة الملحة لتحسين التواصل مع السكّان المتضرّرين من الأزمات وتعزيز المساءلة إزاءهم.

أخريات عن نظرة أكثر إيجابية لتأثير الحرب على المجتمعات السورية وأرائها حول النساء والعمل. وعلّقت إحداهن قائلة: «هنا في لبنان، المرأة السورية قوية للغاية.» وشدّدت المشاركات على أن النساء السوريات عمومًا، وربّات الأسر تحديديًا، كان عليهن الابتكار وتطوير إبداعات وحيل لدعم أسرهن. وتوسّعت إحدى النساء في هذا الرأي: «بعد الحرب، أصبحت النساء أقوى، أخلاقياً واقتصادياً. لم يعد هناك فرق كبير بين أدوار الرجال والنساء في الأسرة»، وتابعت: «مع ذلك، أصبحت النساء أيضًا أكثر عرضة للخطر، خصوصًا داخل المجتمع.» إنّ التقاليد والمعايير الاجتماعية متجذّرة بقوة في المجتمعات السورية، وليست كلّها قمعية أو تقييدية. لكنّ الأمر المحسوم هو أنّ هذا التحوّل على مستوى المجتمع ليس شاملًا أو إيجابيًا أو سلبيًا بأي شكل من أشكال.

دور المنظّمات غير الحكومية ومقدّمي الخدمات: الفجوات والإمكانيات

في المُجمل، أفادت بعض المشاركات أنّهن غير راضيات بشكل خاص عن معايير الاختيار غير العادلة للمفوضية، لا سيّما بسبب الاقتطاعات والتخفيضات الأخيرة ووقف المساعدات، وكذلك لم يكنّ راضيات عن المنظّمات غير الحكومية الدولية والمحليّة. عبّرت المشاركات عن أربع أولويات رئيسية على المنظّمات غير الحكومية أخذها في الاعتبار: توسيع نطاق حصول الأطفال على التعليم، تحسين المساعدة القانونية للأطفال الذين لا يملكون وثائق ولادة في لبنان، وإجراء تقييمات أفضل للاحتياجات، وتعديلات على البرامج لجعلها أكثر سهولة. وشدّدت النساء على أنّ الطريقة التي يتم فيها تقديم المساعدات والخدمات لا تقلّ أهميّة بالنسبة إليهن عن الدعم المادي نفسه، وهي نتيجة مدعومة بمبادرة بحثية تعاونية بين معهد التنمية الخارجيّة وسوا.^٧

أجمعت النساء على أنّ التعليم أولوية. حصول أطفال المشاركات على التعليم محدود للغاية بسبب الضعف الاقتصادي الشديد الذي تعانيه هذه الأسر، فضلًا عن أنّ معظم النساء المشاركات اللواتي لديهن أطفال أشرن إلى وجود أحد أطفالهن أو أكثر خارج المدرسة. وفقًا لإحدى المشاركات، لا يذهب أي من الأطفال الموجودين في تجمّع المنشآت (الخيم) السكّنية غير الرّسميّة إلى المدرسة: «لا يتلقّى الأطفال أي دعم تعليمي من أي منظّمة غير حكومية، فيما تشكّل عمالة الأطفال مشكلة. أريد التأكّد من أنّ أطفالنا لديهم فرصة الحصول على التعليم أكثر من أي شيء»

٧ أنظر: ODI (2018), "Dignity and Displaced Syrians in Lebanon: There is no karama here" فتوفّر على الرّابط التّالي: <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12532.pdf>

في ما يتعلّق بمحتوى البرامج، دعت المُشاركات إلى توسيع نطاق الدعم النفسي والاجتماعي وبرامج التدريب المهني، بالإضافة إلى جلسات التوعية التي تعمل على تمكين المرأة، ومنع العنف الجنسي والجسدي، وحماية الأطفال. ووفقًا لإحدى السيدات، كان للمنظمات غير الحكومية تأثير إيجابي وقلموس من حيث توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء: «ساعدتنا المنظمات غير الحكومية على الخروج من حالتنا النفسية التي كانت سيئة للغاية قبل العمل معنا.»

وفي حين أُكِّدَت النساء على أنّ جلسات التوعية والتدريب مهمة بالنسبة إليهن، شدّدن أيضًا على أنه لا ينبغي تقديم هذه الخدمات على حساب الدعم المادي الأساسي. وأوضحت إحدى النساء: «من الجيد أن نكون مدركات و متمكنات، ولكننا بحاجة إلى دعم مالي أكثر من أي شيء آخر.» وشدّدت المُشاركات على أنه يمكن اعتبار المنظمات غير الحكومية من أهم مصادر قوّتهنّ وأنّ برامج وخدمات هذه المنظمات غيّرت حياة العديد منهنّ سواء لناحية مهارتهن المهنية العملية أو مفهومهن للذات ورفاههن النفسي وثقتهن بأنفسهن. من الضروري الاستمرار في الضغط من أجل تعزيز التّواصل والتنسيق داخل المنظمات غير الحكومية وبينها وبين جميع الجهات المعنية الأخرى من أجل إشراك ودعم النساء ربّات الأسر بأكثر الطرق استدامةً وفعاليّة.

بالإضافة إلى هذه التّوصية، شدّدت النساء اللواتي تحدّثنا إليهن على أنّ تقييمات الاحتياجات القائمة لا تأخذ في الاعتبار بشكل صحيح حقيقة أنّ وضعهن كربات لأسرهن يرتبط غالبًا بارتفاع نقاط الضعف، وأنّ عائلتهن بحاجة إلى دعم إضافي، سواء لأفراد الأسرة ذوي الإعاقات أو الاحتياجات الخاصّة الأخرى، والأطفال الأكثر عرضة للتسرّب من المدرسة و/أو الانخراط في عمالة الأطفال، وأيضًا لإدارة أعباء الديون، وتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية لربات الأسر أنفسهن. إلى ذلك، من حيث التغييرات البرمجية، يجب على المنظمات غير الحكومية التأكّد من أن خدماتها وبرامجها تصل بسهولة أكبر إلى الأسر التي ترأسها نساء. فكما هو الحال الآن، قد يتمّ استبعاد العديد من النساء الأكثر ضعفًا من برامج المنظمات غير الحكومية، إما بسبب وقت البرنامج ومكانه، أو لعدم اعتقادهن بأنه سيكون مفيدًا لهن: «هناك الكثير من النساء غير المهتمات ببرامج المنظمات غير الحكومية، لأنهن لا يملكن الوقت أو لا يشعرن بأنهن معنيات بها.» شدّدت المُشاركات على ثلاثة حواجز رئيسية تحول دون وصولهن إلى برامج المنظمات غير الحكومية وهي التوقيت والمكان ورعاية الأطفال. أولًا، توقيت الجلسات وورش العمل له أهمية قصوى. عندما تُعقد الجلسات في وقت متأخّر من الصباح أو في وقت مبكر بعد الظهر، غالبًا لا تتمكن النساء اللواتي لديهنّ جداول عمل صارمة خارج المنزل من المشاركة فيها. على سبيل المثال، قالت لنا إحدى السيدات: «أود حضور جلسات التوعية والتمكين، لكن جدول أعمالي لا يسمح لي بالمشاركة.» أيضًا، عندما لا تتماشى الجلسات مع جداول المدرسة، تجد النساء صعوبة أكبر في الحضور بسبب وجود أطفالهن في المنزل والحاجة للإشراف عليهم. أخيرًا، هناك حاجة لجدول زمنيّة أكثر مرونة للجلسات المتأخرة، لأنّ العديد من النساء اللواتي يعملن من خلال ترتيبات العمل المعتمدة على سمسة الشاويش لا يسيطرن كثيرًا على جداول أعمالهن، بحيث قد تختلف ساعات عملهن من أسبوع لآخر. إذ أوضحت إحدى المُشاركات في إحدى مجموعات النقاش:

«لم نشارك مُطلقًا في أي مشروع مع أي منظمة غير حكومية، لذلك ليس لدينا فكرة عما تفعله المنظمة غير الحكومية بالضبط. طلبوا منا المشاركة مرّات عدّة. لكن جميع هذه المشاريع تتطلّب التزامًا بوقت محدّد، ولا يمكننا ذلك. أحيانًا يطلب منا الشاويش العمل من دون سابق إنذار، لذا يجب أن نكون دائمًا جاهزات. فليس لدينا جدول عمل ثابت.»

الأمر يتطلّب وقتًا أكبر للمشاركة في الجلسات، بما في ذلك خلال المساء، وإعادة صياغة جدول الأعمال أو النظام القائم، حتّى تتمكن النساء من اختيار الجلسات على فترة أطول من الزمن لإكمال دورة البرنامج، وهو ما يُساعد كثيرًا في معالجة هذه المشكلة.

الخلاصة

وفيما تعتمد ربات الأسر على شبكات اجتماعية غير منظّمة داخل المنزل وخارجه لتجاوز السلطة المفروضة من الشبكات التي أنشأها الشاويش، إلا أنهن أكثر تعرّضًا للتحرش الجنسي وانتهاكات العمل بشكل متكرّر.

يبدو أنّ انعكاس الأسر التي ترأسها نساء على دور المنظّمات غير الحكومية ذو حدّين. فمن ناحية، لا تؤخذ مكانة النساء كداعمات رئيسيات لأسرهن في الاعتبار خلال التخلّلات البرامجية، التي تكون غالبًا غير عادلة وغير مُستدامة ومُتماشية مع الانقطاعات غير المبرّرة في تقديم الخدمات. إلى جانب ذلك، تمّ تقييم وضع النساء كرّبات للأسر بشكل غير صحيح، أو تجاهله، بما لا يتناسب مع الاحتياجات والالتزامات المصاحبة له، وبشكل رئيسي الديون المفرطة وعمالة الأطفال والأميّة. ومن ناحية أخرى، خلق وجود هذه المنظّمات أماكن آمنة للنساء، لا سيما لناحية الدعم النفسي والاجتماعي والتدريب المهني المقدّم. كانت برامج التوعية مهمّة بشكل أساسي لربات الأسر اللواتي تعرّضن للعنف المنزلي، و التحرش الجنسي في ترتيبات العمل خارج المنزل.

كانت تحولات الأدوار الجندرية مفاجئة وغير إرادية لكثيرات بحيث أُضيفت إليهن مسؤوليات جديدة وضاعطة. واجهت النساء تحديات إضافية على المستويين الشخصي والعملي في أدوارهن الجديدة. ولم يقتصر الأمر على استمرارهن في تحمّل مسؤوليات الرعاية المنزلية والاهتمام بالأطفال، بل أصبحن بصفتهم ربات أسر مسؤولات عن دعم الأسرة من خلال العمل ونشاطات كسب العيش. بالإضافة إلى الدعم المحدود لهن في المنزل، كانت النساء بحاجة أيضًا إلى التعامل مع نقص الدعم المؤسّساتي عند التعامل مع المسؤوليات المالية وظروف العمل وإدارة العلاقات مع ملاك الأراضي أو الشاويش. وفي حين لم يكن لدى معظمهن خبرة في هذه الأمور من قبل، واجهن أيضًا أحكامًا مسبقة ومضايقات من المجتمعات المضيفة، ما زاد مستويّ آخر من الصعوبة. ترتّب عن هذه الأعباء أثر عاطفي ونفسي، ما جعل هذا الدور الجديد شاقًا ومُحبّطًا. أيضًا، هناك عوامل ساهمت في إيجاد النساء لأنفسهن فجأةً في موقع ربات الأسر، وأبرزها وجود أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وعوائل جسدية وعقلية داخل الأسرة، بحيث تولّت النساء أدوارًا إضافية لأنّ أقاربهن من الذكور لم يتمكّنوا من القيام بذلك. إذ أصيب الكثيرون بجروح رهيبة خلال النزاع وجزء العنف والتعذيب الذي تعرّضوا له، ومنعتهم هذه القيود الجسدية من العمل وجني الدخل، فنُقلت هذه المسؤولية إلى النساء. وهناك العديد من القصص المُرتبطة بالظروف المأساوية التي قادتهن إلى حيث هنّ الآن والصعوبات التي توجّب عليهن تحمّلها. وكذلك تجلّت هذه العوامل لدى الأطفال وغيرهم من أفراد الأسرة، الذين يجدون صعوبة في معالجة الصدمة التي تعرّضوا لها أو تنقصهم الموارد الكافية للقيام بذلك. وفي بعض الأحيان،

قبل النزاع، كان لتقسيم الأدوار والمسؤوليات جندريًا، وفرص التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية غير المتوازنة بين المناطق الريفية والحضرية، تأثير حاسم على مجموعة متنوّعة من المهارات التي يمكن للمرأة الحفاظ عليها، بمعزل عن المهارات المنزلية التي تمتلكها. تميّز عمل النساء في المجتمعات الريفية والضواحي بكونه غير منظّم وغير مدفوع ويتركز في الأعمال المنزلية والزراعة. وعلى الرُغم من أنّ للمرأة في المناطق الحضرية فرص أكبر في الحصول على التعليم مُقارنةً بالمناطق الريفية، لكنها غالبًا غير قادرة على تأمين وظائف عالية المستوى. في المقابل، تقلّ العادات الجندرية الصارمة من قدرة المرأة في الحصول على عمل أو على فرص في تولّي السلطة وإدارة شؤونها سواء داخل الأسرة حيث تحدّد الهيكليات الأسرية سلطة المرأة وقدراتها أو خارج المنزل لناحية الوصول إلى التوظيف والأدوار القيادية. اضطرت اللاجئات السوريات، بعد هروبهن من النزاع إلى لبنان، إلى المشاركة في النشاطات غير المنظّمة المُدرّجة للدخل، لأن أزواجهن أو أبنائهن ماتوا أو أصيبوا بإعاقة خلال النزاع. إن تشديد نقاط الضعف القانونية والمادية يؤثّر بشكل غير متناسب على النساء والرجال اللاجئين في لبنان، ولكنه يثقل النساء عند تولّي مسؤولية أسرهن. إلا أنّ نقاط الضعف الأساسية المتعدّدة المستويات، المنبثقة من المجتمعات الأصلية قبل النزوح والمترابطة في لبنان بعد النزوح المطوّل، أدّت إلى تعريض النساء لمزيد من الضعف المادي والجندري.

ولا يزال التحول الناشئ في الأدوار قُتسّقًا مع الأدوار الجندرية المعيارية السابقة في مجتمعاتهن الأصلية، لا سيّما في ما يتعلّق بالعمل المناسب المنسوب للنساء حصراً. وتصعبه عقبات خطيرة مثل الانتهاكات الجنسية وحقوق العمل القائمة على أساس جندري. وعلى الرُغم من الاستقرار النسبي للمفاهيم الجندرية المتعلّقة بالمرأة والعمل، فلا تزال هناك بعض الاختلافات التي تعود إلى أصول النساء الريفية أو الحضرية، خصوصًا عندما يتعلّق الأمر بظروف معيّنة لترتيب العمل، مثل صاحب العمل، ونوع العمل (ذاتي التنظيم أو ميسّر)، ومكانه (داخل المخيم أو خارجه). إلى ذلك، يبدو أنّ النساء الريفيات ربات الأسر أكثر ارتياحًا مع ترتيب العمل الذاتي غير المنظّم داخل المنزل، لكن مع وجود استثناء يتمثّل بترتيبات العمل المُعتمّدة على سمسة الشاويش. وفي الواقع، لا تزال تسهيلات العمل التي يقوم بها الشاويش، لا سيّما في الزراعة الموسميّة وأحيانًا خارج المخيم، من الديناميكيات المقبولة اجتماعيًا داخل المخيم حيث ترشّخ القبليّة والريفية في عقليّة السكّان. ويُعد أيضًا العنف الجنسي على أساس جندري وانتهاكات العمل جزءًا لا يتجزّأ من هذه الظروف، حيث تنشأ هيكلية تنفعية ترهق النساء وبناتهن العاملات.

التوصيات

تبرز الاعتداءات داخل المنزل لا سيّما في حالة العنف المنزلي. وفي المجمل، يؤدّي الضغط المستمرّ والضغوطات المتداخلة إلى مشاكل وأمراض صحّية أخرى مثل الألم الجسدي وارتفاع ضغط الدم.

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في توسيع وتعميق فهمنا، من منظور جندي، للديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية للأسر السورية التي ترأسها النساء اللواتي يعملن في الاقتصاد غير المنظم، وتُرَكِّز على الآثار الجندرية الناتجة عن المستويات المختلفة لنقاط الضعف الهيكلية، والتعرّض بدرجة عالية لمخاطر متنوّعة في مجتمعات النازحين والشبكات الاجتماعية غير المنظمة، بالإضافة إلى انخفاض الحماية الاجتماعية. وتتطرق أيضًا إلى التفاعلات بين عامل الهشاشة والاقتصاد غير الرسمي في السياق الإنساني، كما تُسلط الضوء على المزيد من الفجوات التي تتطلب المزيد من الأبحاث لمعالجتها.

- ▶ إيجاد بدائل لترتيبات العمل المُعتمِدة على السمسرة من قِبَل الشاويش من خلال إنشاء لجان محليّة داخل المخيمات مجهّزة للقيام بجلسات توعية لتعريف النّساء على الطبيعة الاستغلالية داخل هذه المُجتمعات والعمل على تعزيز قدراتهن على إدارة شؤونهن ولاستكمال تمارين جلسات التوعية. يجب توفير مشاريع معيشيّة للأسر التي ترأسها نساء، تُمكنهنّ من كسب دخل تنافسي أعلى، ممّا يكسبهن في العمل عن طريق سمسرة الشاويش، وبالتالي إعاقه المشاركة في هذا النظام غير المستقرّ.
- ▶ اعتماد تعميم المساواة الجندريّة في التحدّلات البرامجيّة:
 - دمج نهج تعميم مراعاة المنظور الجندري في جميع المجالات بدلًا من جعله برنامجًا منعزلاً.
 - إدراج نهج متنسق للرصد والتقييم المنهجي لتعميم المساواة الجندرية.
 - دمج تحليل الديناميكيات الجندرية (مثل المعايير والتفاوتات الجندرية داخل الأسرة وبين الشاويش والأسر، والوصول إلى الموارد الاقتصادية في مجتمعات اللاجئتين التي يديرها شاويش) في الدورة الكاملة للتحدّل البرامجي بدءًا من التصميم والتنفيذ وصولاً إلى الرصد والتقييم.
 - دمج آليات المساءلة والرقابة للمساواة الجندرية داخل المنظّمات غير الحكومية ومؤسسات الجهات المانحة لتقديم الخدمات والبرامج على أساس جندي.
- ▶ دعم برامج التعليم وإمكانية الوصول إليها، وخصوصًا بالنسبة إلى الفتيات اللواتي انقطعن عن التعليم وانخرطن في العمل غير المنظم المُعتمِد على سمسرة الشاويش، مع مراعاة العوائق الاقتصادية والقانونيّة التي تحول دون الحصول على التعليم.
- ▶ معالجة العوائق الناجمة عن الوضع القانوني والإثباتات الشخصيّة الرسميّة للأسر، وخصوصًا بالنسبة إلى النساء ربّات الأسر اللواتي لديهن أطفال غير مسجّلين ومعرّضين لخطر انعدام الجنسيّة.
- ▶ التأكّد من أنّ البرامج مُتاحة بشكل أكبر للنساء ربّات الأسر:
 - إتاحة البرامج خلال المساء لاستيعاب جداول العمل.

- إعطاء الأولوية لرعاية الأطفال في أي برمجة للمشاريع، حتى تتمكّن ربّات الأسر والنساء الأخريات من إحضار أطفالهن إلى الجلسات والتدريبات.

- إعادة تقييم شكل الجلسات والدورات التدريبية لجعلها أكثر مرونة. على سبيل المثال، الأخذ في الاعتبار الانتقال إلى تنسيق شكل جديد تقرّر فيه المشاركون الجلسات التي سيحضرنها وفقًا لأوقاتها واهتماماتها، والحاجة إلى متابعتها لعدد معيّن من الجلسات لإكمال البرنامج، خارج أوقات الجدول الزمني الأسبوعي التقليدي.

- إدماج المزيد من التدريبات والبرامج حول الميزانية ومعالجة الديون ومحو الأمية المالية ومحو الأمية الرقمية إلى جانب مهارات القيادة وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي.

- Kabeer, N. (1999). "Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment." *Development and Change*. 30(3). 435-464.
- Kabeer, N. (2005). "Gender equality and women's empowerment: a critical analysis of the Third Millennium Development Goal." *Gender and Development* goal 1. *Gender & Development*. 13(1). 13-24.
- Kabeer, N. (2001). "Reflections on the Measurement of Women's Empowerment" in *Discussing Women's Empowerment: Theory and Practice*, Sida Studies No 3. (Novum Grafiska AB: Stockh).
- Kojima, Y. (2007). "Women in the Trafficking-Migration Continuum: From the Perspective of Human Rights and Social Justice." Shaker Publishing. Maastricht.
- Lebanon Support. (2016). "Syrian Refugees' Livelihoods. The Impact of Progressively Constrained Legislations and Increased Informality on Syrians' Daily Lives."
- Luthar, S., Cicchetti, D., & Becker, B. (2000). "The Construct of Resilience: A Critical Evaluation and Guidelines for Future Work." *Child Development*. 71(3). 543-562.
- Malhotra, A., Schuler, S.R., & Boender, C. (2002). "Measuring women's empowerment as a variable in international development." World Bank Gender and Development Group Background paper. World Bank, Washington, D.C.
- Norwegian Refugee Council. (2018). Accessing education in the midst of the Syria crisis
<https://www.nrc.no/news/2018/april/accessing-education-in-the-midst-of-the-syria-crisis/>
- Sen, G. (1993). "Women's Empowerment and Human Rights: The Challenge to Policy." Paper presented Advisory Opinion Juridical Conditions and Rights of Undocumented Migrants 18/03 (2003) [(Inter-American Court of Human Rights), Paragraph 112.
- Barbelet, V., & Wake, C. (2017). "Livelihoods in displacement from refugee perspectives to aid agency response". Humanitarian Policy Group.
- Bellafronto, C. (2005). Women's rights in the Middle East and North Africa – Syria. Available at: <https://www.refworld.org/docid/47387b70c.html>
- Bennett, L. (2002). "Using Empowerment and Social Inclusion for Pro-Poor Growth: A Theory of Social Change." Working Draft of Background Paper for the Social Development Strategy Paper. Washington, D.C.: World Bank.
- Chambers, R., & Conway, G. (1992): "Sustainable Rural Livelihoods: Practical Concepts for the 21st century." IDS Discussion Paper No 296. Institute of Development Studies. Sussex.
- Chan, Y.C. (2006). "Factors Affecting Family Resiliency: Implications for Social Service Responses to Families in Hong Kong." *The Indian Journal of Social Work*. 201-214.
- Charmes, J.: Turkey, Syria, Jordan, Algeria and Morocco." International Labour Organization Report.
- Collins, P. (2015). "Intersectionality's Definitional Dilemmas." *Annual Review of Sociology*.
- Devey, R., Skinner, C., & Valodia, I. (2006). "Second best? Trends and linkages in the informal economy in South Africa." (Working Paper 06/102). Durban: University of KwaZulu-Natal.
- Ghimire, A. (2011). "Rethinking 'women' in forced displacement." *Refugee Watch*. 31-43.

at the Population Summit of the World's Scientific Academies.

Sossou, M.A., & Craig, C.D. (2008). "A Qualitative Study of Resilience Factors of Bosnian Refugee Women Resettled in the Southern United States." *Journal of Ethnic and Cultural Diversity in Social Work*. 17(4). 365-385.

Spitzer, D. (2007). "Immigrant and Refugee Women: Recreating Meaning in Transnational Context." *Anthropology in Action*. 14(1).

The International Rescue Committee (2012). "Syrian women and girls: Fleeing death, Facing ongoing threats and humiliation."

UN Women (2017). "Unpacking Gender Realities in Displacement: The status of Syrian Refugee Women in Lebanon."

Ungar, M. (2011). "The social ecology of resilience: Addressing contextual and cultural ambiguity of a nascent construct," *American Journal of Orthopsychiatry*. 18(1), 1-17.

UNHCR. (2011-2020). Women. Available at: <http://www.unhcr.org/en-us/women.html>

UNHCR, UNICEF, & WFP (2018). "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon."

UNHCR's Operational Portal. Syria Regional Refugee Response. Available at: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71>

Vanek, J.M., Chen, M.A., Hussmanns, R., Heintz, J., & Carre, F. (2012). "Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture." Geneva: ILO and WIEGO.

برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين

يواجه لبنان والعالم العربي إحدى أضخم أزمات اللجوء التي أنتجت تحديات جمة في صياغة السياسات والبرامج المتعلقة باللاجئين والمجتمعات المضيفة. في هذا الإطار، يسعى برنامج "الأبحاث والسياسات حول اللاجئين في العالم العربي" إلى توظيف البحوث المتصلة باللاجئين لمعالجة الفجوة المعرفية القائمة وإثراء الحوار حول قضايا اللاجئين بين الأكاديميين وصانعي القرار والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع، ومن ثم صياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات العامة وإطلاق مبادرات ذات صلة باللاجئين في الشرق الأوسط وخارجه.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

